دراسات في القانون الدولي والعلوم السياسية

الدراسة الثامنة:
الحوكمة: مفهومُها ومفاعيلُها

د. نجاة جرجس جدعون

عالمُنا اليوم هو عالَمٌ واحدٌ أكثر من أيّ يومٍ مضى. فضعفُ الفرد هو ضعفُ الجميع، وقوّة الفرد هي القوّة الحقيقيّة أي القوّة الإقتصاديّة والإجتماعيّة. وسعادة الإنسان هي قوّة الجميع بشكلٍ غير مباشرٍ[١]. كما أنَّ الحوكمة الرّشيدة والأمن البشريّ والتّنمية العادلة وٱحترام حقوق الإنسان أمورٌ مترابطةٌ يُعزّز كلّ منها الآخر.

ولم يظهرْ الإعترافُ العالَميّ التّدريجيّ بالحاجة إلى الحوكمة الرّشيدة إلاّ منذ التّسعينيّات وما بعدها. وعلى الرّغم من وجود معانٍ مُختلفةٍ لمُصطلح الحوكمة الرشيدة، إلاّ أنَّ المُصطلح يرتبط، بشكلٍ عامّ، بالأهداف السّياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة الّتي تُعتبَرُ ضرورية لتحقيق التّنمية. وبالتّالي، فإنَّ الحوكمة الرّشيدة تُشكّلُ العمليّة الّتي تُديرُ بها المؤسّسات العامّة الشؤونَ العامّة والمواردَ العامّة بطريقةٍ تُعزّزُ سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان (الحقوق المدنيّة والسّياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة والثّقافيّة)[٢]. والحوكمة الرّشيدة هي مصطلحٌ غير مُحدَّد مُستخدَم في أدبيّات التّنمية لوصف كيفيّة تصرّف المؤسّسات العامّة والشّؤون العامّة في إدارة الموارد العامّة من أجل ضمان إعمال حقوق الإنسان. وفي العام ١٩٩٦، أعلنَ صندوق النّقد الدّوليّ عن "تعزيز الحكم الرّشيد في جميع جوانبه، بما في ذلك ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمُساءلة في القطاع العامّ، والتّصدّي للفساد،..."[٣].

وعليه، فإنَّ الحوكمة، أو ما تُعرَف بـ "Governance"، هي مجموعة من القوانين والقواعد والإجراءات الّتي تهدفُ إلى تحقيق الجودة والتّميّز في الأداء من خلال إختيار الأساليب الصّحيحة والفعّالة من أجل إدارة المنظّمات وتحقيق أهدافها[٤].

---

[١] نصَّ إعلان فيلادلفيا، الصّادِر بتاريخ ١٠/٥/ ١٩٤٤)، في المادّة الثّانية منه، على أنَّه "للبشر جميعًا، بصرف النّظر عن العنصر أو العقيدة أو الجنس، الحقّ في العمل من أجل رفاهيّتهم المادّيّة وتقدّمهم الرّوحيّ في ظروفٍ توفّرُ لهم الحرّيّة والكرامة والأمن الإقتصاديّ وتكافؤ الفرص".

https://stringfixer.com/ar/Declaration_of_Philadelphia

[2] Good governance is the process by which public institutions manage public affairs and public resources in a way that promotes the rule of law and the realization of human rights (civil, political, economic, social and cultural rights).

https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-2/key-issues/what-is-good-governance.html; Consulted on: ٩/10/2022; 19:00 p.m.

[3] https://www.marefa.org; Consulted on: 9/10/2022; 19:30 p.m.

[4] https://bakkah.net.sa/ar/consulting-insights; Consulted on: 9/10/2022; 20:30 p.m.

بالنّسبة للعديد من النّاس، فقد أصبحَ العالَمُ الّذي نعيشُ فيه اليوم عالَمًا غير آمنٍ ومليئًا بالأخطار المُحدقة. فالأزمات الطّويلة الأمد والنّزاعات العنيفة والكوارث الطّبيعيّة، وٱستمرار ظاهرة الفقر والأوبئة وفترات الرّكود الإقتصاديّ تتسبّبُ في مشاقٍ وتقوّضُ آفاقَ السّلام والإستقرار والتّنمية المُستدامة.

وعندما تتداخلُ تلك الأزمات المُعقّدة، فإنّها تُؤدّي إلى نشأة أشكالٍ عديدةٍ من إنعدام الأمن البشريّ. كما يُمكنها أنْ تنموَ بشكلٍ مُضاعفٍ بحيث إنّها تمسّ جميع جوانب حياة الأشخاص وتتسبّبُ في تدمير جماعاتٍ محلّيّةٍ بأكملها وتتجاوز الحدود الوطنيّة. وقد أشارَ قرار الجمعيَة العامَة للأمم المتّحدة رقم ٢٩٠/٦٦ إلى أنَّ "مفهوم الأمن البشريّ يُشكّلُ نهجًا لمساعدة الدّول الأعضاء على إستجلاء التّحدّيات الشّاملة الواسعة النّطاق الّتي تُهدّد بقاء شعوبها وتنال من سُبُل رزقها وكرامتها والتّصدّي لها"[1]. ويتطلّب الأمن البشري "إتّخاذ تدابير شاملة وقائية محورها النّاس ملائمة لسياقاتٍ مُحدَّدةٍ بحيث تُعزّز حماية جميع الأفراد وتمكينهم".

وإذا كانت الحرب العدو الأسوأ للتّنمية فإنَّ التّنمية الصّحّيّة والمتوازنة هي أفضل وسيلةٍ لمنع نشوب النّزاعات. وتُساهم النّزاعات المُميتة وأزمة المناخ والعنف الجنسانيّ وتزايد الجوع وٱستمرار عدم المساواة في تقويض الجهود الرّامية إلى تحقيق أهداف التّنمية الشّاملة بحلول عام ٢٠٣٠، كما سنرى لاحقًا في سياق البحث.

وفي السّياق عينه، فإنَّ مفهوم الحوكمة قد دخلَ، على نطاقٍ واسعٍ، إلى القطاعَين العامّ والخاصّ، وأصبحَ هدفًا تسعى إليه الحكومات وكبرى الشّركات، وظهرَت معه الحاجة إلى تشكيل أطرٍ إجرائيّة لتمكين أصحاب القرار من ٱتّخاذ القرارات الصّائبة. ويشملُ إطارُ الحوكمة مجموعة من العلاقات التّنظيميّة الّتي تُوفّرُ منظومة متكاملة وأساسيّة لتنفيذ الأعمال وتنمية البيئة الدّاعمة وإستدامتها بما يخدم مسار التطوّر. فالحوكمة تستند إلى القوانين والإجراءات واللّوائح المُنظّمة وتتّسمُ بمشاركة الأطراف كافّة بما يضمنُ تحقيق الرّؤية والأهداف. ويدعمُ الإطارُ العامّ للحوكمة مبادئ العدالة والشّفافيّة والمُساءلة ويُعزّزُ الثّقة والمصداقيّة في بيئة العمل. إنَّ الإرتقاء بتطبيق الحوكمة يتطلّبُ تكاملَ قطاعات المنظّمات والمؤسّسات ووحداتها التّنظيميّة كافّة على مختلف المستويات القياديّة والإشرافيّة والتّنفيذيّة، ما يُؤدّي إلى تحقيق العديد من الأهداف بينها: تحسين فعاليّة إدارة العمليّات وكفاءتها وتوظيفها في مجالات تحقّق الإستغلال الأمثل للموارد؛ بناء ثقافة الولاء المؤسّسي وتنميتها؛ تعزيز الشّعور بالمسؤوليّة؛ تحقيق المُساءلة والشّفافيّة؛ محاربة الفساد ومكافحته بأشكاله وممارساته؛ توفير البيئة الدّاعمة والتّنمية المُستدامة؛ ترجمة التوجّهات والأهداف الإستراتيجيّة للمنظّمات والمؤسّسات؛ والمُساهمة الفعّالة في بناء مُجتمعٍ متميّزٍ تتوافر فيه إستدامة رفاهيّة العيش ومقوّمات النّجاح.

---

(1) «La sécurité humaine a pour objet d'aider les États Membres à cerner les problèmes communs et généralisés qui compromettent la survie, les moyens de subsistance et la dignité de leurs populations et à y remédier» (résolution 66/290 de l'Assemblée générale).

منشور على الموقع الإلكترونيّ لصندوق الأمم المتّحدة الإستئمانيّ للأمن البشريّ:

(Fonds d'affectation spéciale des Nations Unies pour la sécurité humaine):
https://www.un.org/humansecurity/ar/what-is-human-security/
https://www.un.org/humansecurity/fr/; Consulté le: 16/10/2022; 14:00 p.m.

تتكوَّنُ المنظّمات من إداراتٍ وأقسامٍ مُتعدّدةٍ لكلٍّ منها مسؤوليّات وأهداف مُختلفة، تعملُ جميعُها مع بعضها البعض وتتداخلُ مسؤوليّاتها من أجل تحقيق أهداف المنظّمات. ولتنظيم أدوار تلك الأقسام مع بعضها البعض وتقليل الفجوة بينها، يأتي هنا دَورُ الحوكمة. وفي السّياق عينه، تجدر الإشارة إلى أهمّيّة مساندة قطاع الممارسات العالميّة للحوكمة في بناء مؤسسات تتمتّع بالقدرة والكفاءة والإنفتاح والشّمول وتخضع للمُساءلة. زدّ على ذلك أنَّ البلدان الّتي لديها مؤسّسات قويّة هي الأكثر قدرة على الصّمود، وهي أقدر على تسهيل نموّ القطاع الخاصّ والحدّ من الفقر وتقديم خدمات قيّمة وكسب ثقة المواطنين.

علاوةً على ذلك، فإنَّ بناء أيّ إستراتيجيّة مجدية وفعّالة لتفعيل الحوكمة يتطلَّبُ أنْ يُؤخذ في الحسبان أنَّ السّلام والتّقدّم في الأبعاد المختلفة لأهداف التّنمية المُستدامة هما أمران حاسمان لٱستعادة الثّقة في الحكومة والمؤسّسات العامّة، وبالتّالي في تعزيز حوكمة تقنيّة المعلومات، حوكمة الإنترنت وحوكمة الشّركات.

بٱختصارٍ، الحوكمة هي إتّباعُ نظامٍ مُعيَّنٍ للتّحكّم في العلاقات بين الأطراف الأساسيّة الّتي تُؤثّرُ على أداء المنظّمات؛ ممّا يُساعدُ على تنظيم العمل وتحديد المسؤوليّات لتحقيق الأهداف على المدى الطّويل.

وفي الإطار ذاته، فإنَّ الحوكمة تُعتبَرُ من ضمن الرّكائز الأساسيّة لأهداف التّنمية المُستدامة حيث تُمثّلُ البنية الأساسيّة الّتي تُعزّزُ تحقيق الأهداف الأخرى. لذلك، فإنَّ الحوكمة قد أصبحت موضوعًا للنّقاش الأكاديميّ والبرامج الحكوميّة في جميع أنحاء العالَم. وقد كرَّست الحكومات وواضِعِي السّياسات والهيئات المُنظّمة جهدًا كبيرًا وموارِدَ ضخمة في تطوير التّشريعات والسّياسات المُتعلّقة بالحوكمة وتطبيقاتها. كما تدعو الحوكمة لوجود مؤسساتٍ فعّالةٍ وشفّافةٍ وخاضعةٍ للمُساءلة وسيادة القانون، ومكافحة الفساد على جميع المستويات (السّياسيّ، الإداريّ، الإقتصاديّ والأخلاقيّ)، ممّا يُعزّز الدّيمقراطية وتحسين مستوى المعيشة وتخفيض معدّلات البطالة والفقر، ودعم العدالة والمساواة؛ وذلك كله يندرجُ تحت أهداف التّنمية المُستدامة. وبذلك، فهناك علاقة إرتباطٍ قويٍّ بين الحوكمة والتّنمية المُستدامة.

من المعروف أنَّ قصورَ الحوكمة يقف حجر عثرةٍ أمام جهود المناطق وشعوبها لتحقيق إمكاناتها التّنمويّة وتطلّعاتها السّياسيّة. وقد سلّط برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ الضّوء على هذا التّحدّي في تقريره الأوّل حول التّنمية البشريّة في المنطقة العربيّة عام ٢٠٠٢. ومنذ ذلك الحين، توالت التّقارير الّتي تناولت هذا الموضوع، ومنها تقارير الإسكوا[١] الثّلاثة الأولى حول الحوكمة في المنطقة العربيّة.

---

[١] بتاريخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣، تأسّست لجنة الأمم المتّحدة الإقتصاديّة والإجتماعيّة لغرب آسيا (أونيسكوا أو إسكوا). وهي واحدة من خمس لجان إقليميّة أسّسها المجلس الإقتصاديّ والإجتماعيّ التّابع للأمم المتّحدة بموجب القرار رقم ١٨١٨، كبديلٍ لمكتب الأمم المتّحدة الإقتصاديّ والإجتماعيّ في بيروت (يونيسوب). وقد تبدّل الإسم عام ١٩٨٥. وفي ٢٦ تمّوز/ يوليو ١٩٨٥، أُعيدَت تسميتها فأصبحت "اللّجنة الإقتصاديّة والإجتماعيّة لغربيّ آسيا" (الإسكوا)، وذلك بهدف الإقرار بالجانب الإجتماعيّ من عملها. الدّول الأعضاء: لبنان، المغرب، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، السّعوديّة، السّودان، سوريا، الإمارات العربيّة المتّحدة، اليمن، ليبيا، وتونس. يقع المقرّ الرّئيسيّ لهذه اللّجنة في بيروت– لبنان. من أهدافها: تحفيز عمليّات التّنمية الإقتصاديّة والإجتماعيّة في بلدان المنطقة، تعزيز التّعاون فيما بينها، تحقيق التّفاعل بين تلك البلدان وتبادل المعلومات حول التّجارب والممارسات الجيّدة والدّروس المُكتسبَة، تحقيق التّكامل الإقليميّ بين البلدان الأعضاء وتحقيق التّفاعل بين منطقة غربيّ آسيا وسائر مناطق العالَم .

وهنا، يبرزُ التّساؤلُ حول معرفة ما هي الغاية من البحث الحالي حول الحوكمة؟

وما هي الرّسالة الجديدة الّتي يُمكن أنْ يحملَها هذا البحث؟

الجوابُ على هذين السّؤالين يفتحُ بابَ الجدال حول عدم معالجة أوجه قصور الحوكمة الّتي تُعاني منها المناطق في العالم على الرّغم من كثرة التّقارير والدّراسات التّحليليّة.

وبالتّالي، من المهمّ التأكيد على ضرورة معالجة أوجه القصور الهيكليّة المُزمنة في الحوكمة؛ إذ من دون هذه المعالجة، سيكونُ من المُستحيل عمليًّا تحقيق تطلّعات شعوب المناطق ووضع خطّة التّنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١] على سكّة التّنفيذ. وتأتي الحركات الإجتماعيّة في المنطقة العربيّة مثلاً والنّزاعات الّتي أعقبتها تذكيرًا بضرورة إتّخاذ إجراءات شجاعة على مستوى الحوكمة حتّى تتمكّن المنطقة من الخروج من المأزق التّنمويّ الّذي تغرق فيه، لا سيّما بعد أنْ كشفت جائحة كوفيد – ١٩ والأزمات السّابقة عدم جهوزيّة المؤسّسات العامّة لمواجهة التّحدّيات المُزمنة والنّاشئة بالشّكل الوافي وألقت الضّوء على فجوة الثّقة المُتزايدة بين الدّولة ومواطنيها. وإزاء هذا النّقص، كان لا بُدَّ من إعداد بحثٍ حول عواقب ضعف هيكليّات الحوكمة في بعض المناطق في العالم، مع التّأكيد على الحاجة إلى التّوسّع في مفهوم الأمن البشريّ والتّركيز على أهمّيّته كحجر أساسٍ لجميع إصلاحات الحوكمة. من هنا، فإنَّ البحث الحالي يهدفُ إلى دراسة أثر تطبيق الحوكمة على أهداف التنمية المُستدامة.

وهنا، أسئلة تُطرَح في هذا المجال:

ما هو مفهوم الحوكمة؟ وما هي مبادؤها؟

وما هي أهدافها وكيف يُمكنُ تطبيقها، ولا سيّما في مجال تقنيّة المعلومات، الإنترنت والشّركات؟

ما مدى مفاعيل الحوكمة، ولا سيّما لجهة أهداف التّنمية المُستدامة؟

وهل تُعَدّ الحوكمة ركنًا أساسيًّا في سبيل تعزيز الشّفافيّة ومكافحة الفساد والمُساءلة لما لهذا الأمر من أهمّيّةٍ قصوى عندما يتعلّق بالفساد الّذي يُضعف الثّقة بالحكومة ويُقوّضُ العقد الإجتماعيّ ومكاسب التّنمية؟

ونظرًا لأهمّيّة الحوكمة الّتي تتطلَّبُ إتّخاذ الجهود الرّامية إلى منع نشوب النّزاعات والشّاملة في نظامها ومداها إلى جانب تشجيع الحكومات على إنشاء هيكليّة للحوكمة ودعمها لدفع عجلة التّنمية البشريّة الصّلبة والمُستدامة والعادلة، ولٱستخدام أساليب مبتكرة تُساهمُ في الإرتقاء بمسيرة الرّيادة والتّميّز، فهل يجدر بالدّول السّير في ركب السّلام الجماعيّ من أجل تفعيل الحوكمة على كافّة المستويات الوطنيّة والإقليميّة والعالَميّة؟

وعليه، إنَّ كلّ ما تقدَّم يطرح الإشكاليّة المُتعلّقة بمعرفة مفهوم الحوكمة، وبالتّالي مدى فعاليّتها، ولا سيّما على أساس أجندة إنمائيّةٍ عادلةٍ وإدماجيّةٍ، ترمي إلى إنشاء سياسة خاضعة للمُساءلة ومؤسّسات إدماجيّة

The United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) is one of five regional commissions under the jurisdiction of the United Nations Economic and Social Council. https://www.unescwa.org; Consulted on: 17/10/2022; 11:00 a.m.

[١] خطّة التّنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠: قرار إعتمدته الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ "لتعزيز السّلام العالميّ من خلال "القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده"، من بين أهداف أخرى مُتعلّقة بالتّنمية.

وفاعلة وضمان المُساواة والإدماج والعدالة الإجتماعيّة والتّمكين الحقيقيّ للمواطن لبناء مُجتمعاتٍ أكثر سلميّة؛ بحيث باتَ حلّ هذه الإشكاليّة ملحًّا وضروريًّا. الأمرُ الّذي سنتناول دراسته بالتّفصيل في هذا البحث ضمن القسمَين التّاليين على الشّكل الآتي:

القسم الأوَّل: في مفهوم الحوكمة

القسم الثّاني: في مفاعيل الحوكمة

○ القسم الأوَّل: في مفهوم الحوكمة

- **تمهيد وتقسيم:**

من خلال خطّة عام ٢٠٣٠، إلتزمت الدّول الأعضاء في الأمم المتّحدة ببناء مُجتمعاتٍ سِلميّةٍ وعادلةٍ وإدماجيّةٍ خاليةٍ من الخوف والعنف؛ هذا فضلاً عن القضاء على الفقر والجوع ومناهضة التّمييز وعدم المساواة وحماية حقوق الإنسان وٱحترامها. فيما يتعلّق بالسّلام، تنصّ الخطّة على أنّه "لا يُمكن أنْ تكونَ هناك تنمية مُستدامة من دون سلامٍ، ولا سلام من دون تنميةٍ مُستدامةٍ". ويُركّز الهدف السّادس عشر للتّنمية المُستدامة– كما سنوضّحُ ذلك لاحقًا– تحديدًا، على بعض عناصر الحوكمة الرّئيسيّة لدعم المجتمعات السّلميّة والإدماجيّة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: تعزيز حكم القانون على المستويَين الوطنيّ والدّوليّ وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع؛ الحدّ، بشكلٍ كبيرٍ، من الفساد والرّشوة بجميع أشكالهما؛ تطوير مؤسّسات فعّالة وشفّافة تكون خاضعة للمُساءلة على جميع المستويات؛ ضمان إتّخاذ قرارات متجاوبة وإدماجيّة وتشاركيّة وتمثيليّة على جميع المستويات؛ ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحرّيّات الأساسيّة طبقًا للتّشريعات الوطنيّة ذات الصّلة؛ ومن خلال التّعاون الدّوليّ أيضًا لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيّما في البلدان النّامية؛ منع ممارسة العنف ومناهضة الإرهاب والجريمة؛ دعم القوانين والسّياسات غير التّمييزيّة وإنفاذها بُغية تحقيق التّنمية المُستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ العقود الماضية قد شهِدَت إطلاق حملات لمحاولة تحقيق النّمو الإقتصاديّ والتّخفيف من حدّة الفقر. وعلى رغم أهمّيّة هذه الحملات إلاّ أنّها لم تمنع إندلاع النّزاعات. فهل يتطلّب منع العنف الإبتعاد عن السّياسات الإقتصاديّة والإجتماعيّة الّتي يُنادى بها تقليديًّا لإيجاد حلول أكثر فعاليّة وشموليّة من خلال تعزيز الحوكمة وٱعتماد سياسات الإقتصاد الكلّيّ المُعدَّلة والإصلاحات المؤسّسيّة في وظائف الدّولة الأساسيّة وسياسات إعادة التّوزيع الأكثر عدلاً؟

وبالتّالي ما هو الدّور الّذي يُمكن أنْ تُؤدّيه منظّمات المُجتمع المدنيّ في تفعيل الحوكمة؟ وما هو نوع العقد الإجتماعيّ والعلاقات بين المُجتمع والدّولة لمنع النّزاعات؟

أسئلة تُطرَح في هذا المجال إرتأينا الإجابة عليها في القسم الحالي، وذلك بعد تقسيم إلى بابَين على النّحو التّالي:

الباب الأوَّل: في ماهيّة الحوكمة

• الباب الأوَّل: في ماهيّة الحوكمة

▪ تمهيد وتقسيم:

تكتسبُ الحوكمة أهمّيّة كبرى لتحقيق أهداف التّنمية المُستدامة. وهناك التّحدّيات الهيكليّة المتنوّعة الّتي تُواجهُها المؤسّسات العامّة. ويتضمَّنُ البحثُ الحالي مناقشة مفهوم الحوكمة ومبادؤها مع التّركيز على أهمّيّة منع نشوب النّزاعات بما يتّفق مع الأنشطة المُحدَّدة في قرارات الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة ومجلس الأمن بشأن الحفاظ على السِّلم، أي الأنشطة الّتي تهدفُ إلى منع إندلاع النّزاع وتصعيده وٱستمراره وتكراره. ويُضاف إلى ما سَبَقَ بيانه توزيع الموارد الّذي يتمّ بشكلٍ متفاوتٍ في المُجتمع وعلى نحوٍ متزايدٍ؛ إذ إنَّ الوضعَ يزدادُ سوءًا بالنّسبة إلى الفئات المُستضعفة، وبخاصّة في أوقات الأزمات، كجائحة كوفيد – ١٩[١] والنّزاعات، حيث غالبًا ما يكون المحرومون من رأس المال الإجتماعيّ من أوائل ضحايا الأوقات العصيبة، ولا سيّما في نطاق العنف، سواء المادّيّ أو اللاّشعوريّ، المسؤول عن الحدّ من القدرات البشريّة لتحقيق الإمكانات الكاملة للحوكمة والتّنمية الذّاتية والأمن البشريّ.

هذه الإهتمامات وغيرها حتّمت بيان مفهوم الحوكمة من جهةٍ أولى (الفصل الأوَّل) ومبادئها من جهةٍ ثانيةٍ (الفصل الثّاني)، وذلك نظرًا لأهمّيّة الحوكمة في بناء أنظمةٍ سياسيّةٍ إدماجيّةٍ وخاضعةٍ للمُساءلة عن طريق إعادة بناء الثّقة بين الدّولة والمُجتمع. ويكونُ ذلك من خلال رفع مستوى المُساءلة والفعاليّة المؤسّسيّة وتحقيق المساواة والإدماج وتمكين الأفراد.

▪ الفصل الأوَّل: في تعريف الحوكمة

تُعَدُّ الحوكمة من أكثر المفاهيم إلتباسًا في أدبيّات التّنمية. ولفظ الحوكمة هو ترجمة للمُصطلح الإنكليزيّ "Governance". وقد توصّلَ مجمعُ اللّغة العربيّة لتعريب هذا المُصطلح إلى ٱستخدام مضامين أخرى تُعبّر عن هذه الكلمة مثل الإدارة الرّشيدة، الحاكميّة، الحوكمة، الحكم الرّشيد، الحكم الصّالح أو الجيّد.

لقد عرّفت منظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنمية (OECD)[٢] لعام ١٩٩٩ الحوكمة بأنّها "نظامٌ يتمّ بواسطته توجيه منظّمات الأعمال والرّقابة عليها، حيث تُحدّد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليّات بين المُشاركين

---

[١] الإطلاق الدّوليّ لتقرير التّنمية الإنسانيّة العربيّة للعام ٢٠٢٢، الصّادِر عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، لجهة تعظيم الفرص لتعافٍ يشملُ الجميع ويُعزّز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد– ١٩. التّعافي ما بعد كوفيد، فرصة لدفع عجلة التّنمية في المنطقة، الحوكمة المستجيبة، والإقتصادات الأكثر تنوّعًا، والمُجتمعات الشّاملة للجميع، والتّحوّل الأخضر ضرورات لتحقيق التّنمية المُستدامة والشّاملة لدرء الصّدمات والكوارث في المُستقبل.

https://www.undp.org/ar/lebanon/press-releases; Consulted on: 18/10/2022; 10:00 a.m.

[٢] منظّمة التّعاون الإقتصاديّ والتّنمية(OECD: Organization For Economic Cooperation and Development) هي منظمة دولية مؤلفة من ٣٠ دولة، تقبل مبادئ الدّيمقراطيّة التّمثيليّة وإقتصاد السّوق الحرّ. وتُعَدُّ معظم هذه الدّول الأعضاء من الإقتصاديّات ذات الدّخل المرتفع وذات قيمةٍ عاليةٍ لمُؤشّر التّنمية البشريّة. ويُنظَر إليها كدولٍ مُتقدّمةٍ.

https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/; Consulted on: 19/10/2022; 10:30 a.m

في الشّركة المُساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وتضعُ القواعد والأحكام لٱتّخاذ القرارات المُتعلّقة بشؤون الشّركة المُساهمة".

أمّا مؤسّسة التّمويل الدّوليّ (IFC)[١] فإنَّها تُعرّفُ الحوكمة بأنَّها "النّظام الّذي يتمّ، من خلاله، إدارة الشّركات والتّحكّم في أعمالها".

كما يُعرّف صندوق النّقد الدّوليّ (FMI)[٢] الحوكمة بأنَّها "الطّريقة الّتي، بواسطتها، تسيرُ سلطة الموارد الإقتصاديّة والإجتماعيّة لمنظّمةٍ لخدمة التّنمية، وذلك بٱستخدام طرقٍ فعّالةٍ في التّسيير بأقلّ التّكاليف وتحقيق أكبر المنافع".

وفقاً لمكتب المفوضية الأمم المتحدة السّامية لحقوق الإنسان[٣]، فإن السّؤال الرّئيسيّ لتقييم الحوكمة الرّشيدة هو: هل تضمنُ مؤسّسات الحكم بشكلٍ فعّالٍ الحقّ في الصّحّة والسّكن اللاّئق والغذاء الكافي والتّعليم الجيّد والعدالة والأمن الشّخصيّ؟ وتشتملُ العناصر الأساسيّة للحوكمة الرّشيدة على الشّفافيّة، النّزاهة، القانون، السّياسة السّليمة، المُشاركة، المُساءلة، الإستجابة، وغياب الفساد والمُخالفات.

ويُعرّفُ البنك الدّوليّ[٤] الحوكمة الرّشيدة من حيث التّقاليد والمؤسّسات الّتي تتمُّ مُمارسة السّلطة عن طريقها في أيّ دولةٍ. ويشملُ ذلك (أ) العمليّة الّتي يتمّ من خلالها إختيار الحكومات ومراقبتها وٱستبدالها؛ (ب) قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السّياسات السّليمة على نحوٍ فعّالٍ؛ (ج) إحترام المواطنين والدّولة للمؤسّسات الّتي تحكمُ التّفاعلات الإقتصاديّة والإجتماعيّة بينهم.

---

[١] مؤسّسة التّمويل الدّوليّ (IFC: International Finance Corporation) أُنشئت مؤسّسة التّمويل الدّولية في عام ١٩٥٦. وهي تعملُ، كعضو مجموعة البنك الدّوليّ، على دفع عجلة التّنمية الإقتصاديّة إلى الأمام وتحسين حياة الأشخاص من خلال تشجيع نموّ القطاع الخاصّ في البلدان النّامية.

https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/multilingual_ext_content/ifc_external_corporate_site/home_ar; Consulted on: 19/10/2022; 10:30 a.m

[٢] صندوق النّقد الدّوليّ (FMI: International Monetary Fund) أُنشِئ صندوق النّقد الدّوليّ عام ١٩٤٤. وهو يعملُ على تحقيق النّموّ والرّخاء على أساسٍ مُستدامٍ لكلّ بلدانه الأعضاء البالغ عددُها ١٩٠ بلدًا عضوًا. وهو يقومُ بهذه المهمّة عن طريق دعم السّياسات الإقتصاديّة الّتي تُعزّز الإستقرار الماليّ والتّعاون في المجال النّقديّ والّتي تُمثّلُ ضرورة للإنتاجيّة وخلق الوظائف والرّفاهيّة الإقتصاديّة. والصّندوق تُديره بلدانه الأعضاء وهو مسؤولٌ أمامها. كما له ثلاث مهمّات حيويّة: تعزيز التّعاون النّقديّ الدّوليّ، تشجيع التّوسّع التّجاريّ والنّموّ الإقتصاديّ وتثبيط السّياسات الّتي من شأنها الإضرار بالرّخاء. ولتحقيق هذه المهمّات الثّلاث، تعملُ البلدان الأعضاء في الصّندوق على أساسٍ تعاونيّ فيما بينها ومع الهيئات الدّوليّة الأخرى لتحسين حياة المواطنين.

https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance; Consulted on: 19/10/2022; 10:30 a.m

[٣] "مفوّضيّة الأمم المتّحدة السّامية لحقوق الإنسان"

The Office of The High Commissioner for Human Rights(OHCHR); https://www.ohchr.org/; Consulted on: 19/10/2022; 19:00 p.m

[٤] أُنشئ البنك الدّوليّ (World Bank) في يوليو/ تمّوز عام ١٩٤٤. مقرّه الرّئيسيّ في واشنطن في الولايات المتّحدة الأميركيّة. وهو أحد الوكالات المُتخصّصة في الأمم المتّحدة الّتي تُعنى بالتّنمية. وتتألّف مجموعة البنك الدّوليّ (World Bank Group)، وهي أحد أكبر مصادر التّمويل والمعرفة للبلدان النّامية في العالَم، من خمس مؤسّساتٍ يجمعُها إلتزامٌ مُشترَكٌ بالحدّ من الفقر، زيادة الرّخاء المُشترَك وتشجيع التّنمية المُستدامة.

https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are; Consulted on: 19/10/2022; 19:30 p.m

أما الوكالة الأميركيّة للتّنمية الدّوليّة[١]، فإنَّها تُعرّفُ الحكم الرّشيد على أنَّه "قدرة الحكومة على الحفاظ على السّلام الإجتماعيّ، وضمان القانون والنّظام، والتّرويج من أجل خلق الظّروف الضّروريّة للنّمو الإقتصاديّ، وضمان الحدّ الأدنى من التّأمين الإجتماعيّ"[٢].

وهنا، يبرز السّؤال الهامّ: ما مدى توفّر إرتباط الحوكمة الرّشيدة بالتّنمية المُستدامة؟

تُعَدُّ الحوكمة الرّشيدة مفتاحًا لتحقيق التّنمية المُستدامة ورفاهيّة الإنسان. وتُشيرُ الدّراسات التّجريبيّة إلى أنَّ الحوكمة الرّشيدة لها آثارٌ إيجابيّة قويّة على مقاييس الثّقة الإجتماعيّة ورضى الحياة والسّلام. كما أنَّها تُحسّنُ من تقييمات الحياة إمّا بشكلٍ مُباشرٍ لأنَّ الأشخاص الأكثر سعادة يعيشون في ظلّ الحوكمة الرّشيدة، أو بشكلٍ غير مباشر لأنَّ الحوكمة الرّشيدة تُمكّنُ الأشخاص من تحقيق مستوياتٍ أعلى من أيّ شيء آخر مهمّ بشكلٍ مُباشرٍ لرفاهيّتهم. ووفقًا لذلك، فإنَّ المفاهيم الحديثة للحوكمة الرّشيدة تُعتبَرُ ضروريّة لتحقيق أهداف الأمم المتّحدة للتّنمية المُستدامة[٣]. وخطّة عام ٢٠٣٠ متجذّرة تجذّرًا لا لبس فيه في حقوق الإنسان ومترسّخة بشكلٍ واضحٍ في الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان[٤]، والمعاهدات الدّوليّة في مجال حقوق الإنسان وغيرها من الصّكوك المعنيّة الأخرى، مثل إعلان الحقّ في التّنمية (الفقرة ١٠).

وتسعى أهداف التّنمية المُستدامة "إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع" (ديباجة خطّة عام ٢٠٣٠) وهي قابلة للتّطبيق عالميًّا على جميع الأشخاص في جميع البلدان، بما فيها البلدان المُتقدّمة والنّامية على حدٍّ سواء. والأهم من ذلك، أنّه يجب تنفيذ خطّة عام ٢٠٣٠ بطريقةٍ تتّسقُ مع القانون الدّوليّ (الفقرة ١٨)[٥].

---

[١] الوكالة الأميركيّة للتّنمية الدّوليّة (USAID: United States Agency for International Development)
https://www.usaid.gov

[2] https://www.starshams.com/2021/06/1.html; Consulted on: 19/10/2022; 19:45 p.m

[٣] في العام ٢٠١٥، إعتمدَت الدّول الأعضاء في الأمم المتّحدة بالإجماع خطة التّنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة عام ٢٠٣٠) بأهدافها الـ١٧، وغاياتها الـ١٦٩ ومؤشّراتها الـ٢٣١ الفريدة. وتهدفُ هذه الخطّة إلى تحديد إتّجاه السّياسات العالميّة والوطنيّة المعنيّة بالتّنمية، وإلى تقديم خيارات وفرص جديدة لسدّ الفجوة بين حقوق الإنسان والتّنمية. كما أنَّها تُشكّلُ إطارًا عامًّا يُوجّه العمل الإنمائيّ العالميّ والوطنيّ.
Adopted unanimously in 2015 by all UN Member States, the 2030 Agenda for Sustainable Development (2030 Agenda) with its 17 Sustainable Development Goals (SDGs), 169 targets, and 231 unique indicators shapes the direction of global and national development policies, and offers new entry points and opportunities for bridging the divide between human rights and development. It serves as the overall framework to guide global and national development action

[٤] إعتُمِدَ الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان ونُشِرَ على الملأ بموجب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم ٢١٧ ألف (د – ٣) المؤرَّخ في ١٠ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤٨.

[5] The 2030 Agenda is unequivocally anchored in human rights and is explicitly grounded in the Universal Declaration on Human Rights (UDHR), the international human rights treaties as well as other instruments such as the Declaration on the Right to Development (Para 10). The SDGs "seek to realize the human rights of all" (Preamble, 2030 Agenda) and are universally applicable to all people in all countries, including both developed and developing countries. Importantly, the 2030 Agenda is to be implemented in a manner consistent with international law (para 18).

منشور على الموقع الإلكترونيّ لـ "مفوّضيّة الأمم المتّحدة السّامية لحقوق الإنسان
The Office of The High Commissioner for Human Rights(OHCHR):
https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development; Consulted on: 20/10/2022; 19:00 p.m

ويُعَدُّ الهدف ١٦[١] من بين أهداف التّنمية المُستدامة ذات الأهمّيّة الخاصّة، والّذي يحملُ عنوانَ "السّلام والعدالة والمؤسّسات القوية"، ويهدفُ إلى "التّشجيع على إقامة مُجتمعاتٍ مُسالمةٍ لا يُهمَّشُ فيها أحدٌ من أجل تحقيق التّنمية المُستدامة، وإتاحة إمكانيّة وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسّساتٍ فعّالةٍ وخاضعةٍ للمُساءلة وشاملةٍ للجميع على جميع المستويات". وترتبطُ أهدافُ التّنمية المُستدامة الأخرى إرتباطًا وثيقًا بالحوكمة الرّشيدة؛ فعلى سبيل المثال، فإنَّ الهدف ١٠ من أهداف التّنمية المُستدامة يُشيرُ إلى الحدّ من عدم المساواة وتعزيز الإندماج الإجتماعيّ والإقتصاديّ والسّياسيّ لجميع الناس.

إنطلاقًا ممّا تقدَّم، يُمكننا القول إنَّ تحقيق جميع أهداف التّنمية المُستدامة يعتمدُ على الحوكمة الرّشيدة الّتي تتطلَّبُ أنْ يحترمَ المسؤولون المتواجدون في السّلطة حقوقَ الإنسان وأنْ يعملوا على القضاء على الفقر ومعالجة الجوع وتأمين رعايةٍ صحّيّةٍ جيّدةٍ وتعليمٍ عالي الجودة لمواطنِيهم وضمان المساواة بين الجنسَين والحدّ من عدم المساواة... إلاَّ أنَّ بيان أهمّيّة الإرتباط الوثيق بين الحوكمة والتّنمية المُستدامة لا يُمكن أنْ يكونَ واضحًا ما لم نُحدّدْ مبادئ الحوكمة. الأمرُ الّذي سنتولّى دراسته في الفصل التّالي.

▪ الفصل الثّاني: في مبادئ الحوكمة

لقد سَبَقَ وأوضحنا أنَّ الحوكمة الرّشيدة ترتبطُ إرتباطًا وثيقًا بالتّنمية المُستدامة. كما أنَّها ترتبطُ بمُكافحة الفساد. ووفقًا لذلك، فإنَّ بعض المبادئ الأساسيّة للحوكمة الرّشيدة هي أيضًا مبادئ لمُكافحة الفساد. وسوف نُوردُ تلك المبادئ على الشّكل التّالي:

١. المُشاركة؛
٢. بما يتّفق مع سيادة القانون؛
٣. الشفافية؛
٤. الإستجابة؛
٥. توافقيّة التّوجّه؛
٦. العدالة والشّمولية؛
٧. الفاعليّة والكفاءة؛

---

[١] الهدف ١٦ من أهداف التّنمية المُستدامة بعنوان: "السّلام والعدل والمؤسّسات القويّة". إنَّ الهدف منه هو محرّك للتّقدّم وأداة تمكينيّة لجميع الأهداف الأخرى. ويتطلَّبُ إستدامة السّلام والتّنمية دائمًا وتحقيق مختلف المقاصد التّابعة للهدف ١٦ .

SDG 16 is titled "Peace, Justice and Strong Institutions". It is a driver of progress and an enabler for all other goals. Sustaining peace and development always requires the achievement of the various targets of Goal 16. (UNODC: United منشور على الموقع الإلكترونيّ لمكتب الأمم المتّحدة الإقليميّ المعنيّ بالمُخدِّرات والجريمة للشّرق الأوسط وشمال أفريقيا Nations Office on Drugs and Crime)

https://www.unodc.org/romena/ar/SDG/sdg-16-promote-peaceful-inclusive-societies-for-sustainable-development--provide-access-to-justice-for-all-and-build-effective-accountable-and-inclusive-institutions-at-all-levels.html; Consulted on: 20/10/2022; 19:00 p.m

٨. المُساءلة[١].

وعندما لا تلتزمُ الأنظمة السّياسيّة بهذه المبادئ الثّمانية، فمن المُمكن أنْ تكونَ مؤسّساتها غير قادرة على تقديم الخدمات العامّة وتلبية إحتياجات النّاس. ويستحقُّ المبدأ السّادس التّأكيد عليه بشكلٍ خاصّ حيث إنَّه يضمنُ الأخذ في الإعتبار لآراء الأقلّيّات والإستماع إلى آراء أكثر الفئات ضعفًا في المُجتمع في عمليّة صنع القرار.

♦ أوّلاً: تحديد مبادئ الحوكمة

سوف نقومُ بتحديد جميع المبادئ الثمانية للحوكمة وتوضيحها على النّحو الآتي:

١ – المشاركة

تُشيرُ المشاركة إلى فرصة مشاركة جميع قطاعات المُجتمع بشكلٍ فعّالٍ في عمليّة إتّخاذ القرار المُتعلّق بجميع القضايا ذات الأهمّيّة. ويتمُّ تعزيز المشاركة عن طريق تمكين البيئات الّتي يجري فيها نشرُ المعلومات ذات الصّلة بشكلٍ مُناسبٍ وفي الوقت المُناسب بحيث يتمكَّنُ جميعُ الأشخاص المعنيّين من التّعبير عن آرائهم بطريقةٍ غير مُقيّدةٍ. وفيما يتعلَّق بمُكافحة الفساد، تجدر الإشارة إلى أنَّ إتّفاقيّة الأمم المتّحدة لمُكافحة الفساد[٢] تنصّ على أنَّه "تتّخذ كلّ دولةٍ طرفٍ تدابير مُناسبة، ضمن حدود إمكاناتها ووفقًا للمبادئ الأساسيّة لقانونها الدّاخليّ، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمونَ إلى القطاع العامّ، مثل المُجتمع الأهليّ والمُنظّمات غير الحكوميّة ومنظّمات المُجتمع المحلّيّ، على المُشاركة النّشطة في منع الفساد ومحاربته، ولإذكاء وعي النّاس فيما يتعلَّق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يُمثّله من خطرٍ...".

---

(1) Good governance is tightly linked to the fight against corruption. Accordingly, some of the core principles of good governance are also principles of anti-corruption. The literature identifies good governance with political systems that are:
1. participatory; 2. consistent with the rule of law; 3. transparent; 4. responsive; 5. consensus-oriented; 6. equitable and inclusive; 7. effective and efficient; and 8. Accountable.
Knowledge tools for academics and professionals, MODULE 2 CORRUPTION AND GOOD GOVERNANCE Module Series on Anti-Corruption, UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME (UNODC), Global Resource for Anti- Corruption Education and Youth Empowerment (GRACE), Vienna. Available at: www.unodc.org
https://www.unodc.org/e4j/ru/anti-corruption/module-2/key-issues/governance-reforms-and-anti-corruption.html; Consulted on: 20/10/2022; 20:00 p.m.

(٢) المادّة ١٣ من إتفاقية الأمم المتحدة لمُكافحة الفساد(united Nations Convention Against Corruption". وهذه الإتّفاقيّة تُعتبَرُ وثيقة قانونيّة دوليّة مُلزِمة، أقرَّتها الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة بموجب القرار رقم ٤/٥٨ تاريخ ٣١ أكتوبر/تشرين الأوّل ٢٠٠٣، الدّورة الثّامنة والخمسون، البند ١٠٨ من جدول الأعمال، A/RES/58/4. ودخلت حيّز النّفاذ في ١٤ كانون الأوّل ٢٠٠٥، وتضم أكثر من ١٨٧ دولة، ومنها لبنان الّذي أصبحَ دولةً طرفًا فيها في ٢٢ نيسان ٢٠٠٩.
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/lb/e19f40580febb9a1f123b7388fd35e47b1a617eca3e6ffec725a83f5fb3ed20f.pdf; Consulted on: 20/10/2022; 20:00 p.m

وقد أوضحَ بيانٌ لمفوّضة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، بعنوان "حدث جانبيّ رفيع المستوى: المُشاركة وحقوق الإنسان والحوكمة"[١]، هدفَ الأمم المتحدة ألا وهو دعمُ الحوكمة الّتي تخدمُ مصلحة جميع الدّول والشّعوب، بما يتماشى وميثاقها وحقوق الإنسان؛ هذا فضلاً عن المُشاركة الّتي تُعتبرُ مبدأ أساسيًّا من مبادئ الحوكمة.

٢- بما يتّفق مع سيادة القانون

إنَّ سيادة القانون هي مُمارسة سلطة الدّولة بٱستخدام وتوجيه المعايير المنشورة الّتي تُجسّدُ القِيَم الإجتماعيّة المدعومة على نطاقٍ واسعٍ، وتتجنّبُ الخصوصيّة وتتمتّعُ بدعمٍ عامّ واسع النّطاق. وهذا يعني أنَّ الأطُر القانونيّة الموجودة، والقانون والنّظام، والنّظام القضائيّ المُستقلّ والفعّال وحقوق الملكيّة والعقود مُطبّقة وتُطبّق معايير حقوق الإنسان. وهناك قيودٌ دستوريّة على سلطة السّلطة التّنفيذيّة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أنْ تستجيبَ القوانين العادلة والمُنفّذة بشكلٍ مُحايدٍ لٱحتياجات المُجتمع. وعلى الرّغم من ذلك، فإنَّ سيادة القانون تتطلَّبُ تعاونَ الدّولة والمُجتمع. ويُعَدُّ ذلك نتيجة عمليّات إجتماعيّة مُعقّدة وعميقة الجذور. ويُشيرُ مُصطلح "الحكم بالقانون" إلى الإستخدام التّنفيذيّ للقانون والبيروقراطيّة بٱعتبارها أدوات للسّلطة؛ في حين أنَّ "سيادة القانون" تكون عندما تكون السّلطة التّنفيذية عينها مُقيّدة بالقوانين ذاتها الّتي تنطبقُ على أيّ شخصٍ آخر. وتُعرّفُ الأمم المتّحدة "سيادة القانون" بأنَّها "مبدأ للحوكمة يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسّسات والكيانات، العامّة والخاصّة، بما في ذلك الدّولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادِرة علنًا، وتُطبَّق على الجميع بالتّساوي ويحتكمُ في إطارها إلى قضاءٍ مُستقلّ، وتتّفق مع القواعد والمعايير الدّوليّة لحقوق الإنسان. ويقتضي هذا المبدأ كذلك إتّخاذ تدابير لكفالة الإلتزام بمبادئ سيادة القانون، المساواة أمام القانون، المُساءلة أمام القانون، العدل في تطبيق القانون، الفصل بين السّلطات، المُشاركة في صنع القرار، اليقين القانونيّ، تجنّب التّعسّف والشّفافيّة الإجرائيّة والقانونيّة"[٢].

---

[١] بيان مفوّضة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، "حدث جانبيّ رفيع المستوى: المُشاركة وحقوق الإنسان والحوكمة"، الدّورة ٧٥ للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، تاريخ ٢٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠، منشور على الموقع الإلكترونيّ لمفوضيّة الأمم المتّحدة السّامية لحقوق الإنسان:
https://www.ohchr.org/ar/2020/09/high-level-side-event-participation-human-rights-and-governance-challenge-ahead; Consulted on: 20/10/2022; 20:30 p.m

[٢] تقرير الأمين العامّ للأمم المتّحدة، بعنوان "سيادة القانون والعدالة الإنتقاليّة في مُجتمعات الصّراع ومُجتمعات ما بعد الصّراع"، (S/2004/616) إنَّ مفهومُ سيادة القانون راسخٌ في ميثاق الأمم المتّحدة (Charter of the United Nations) الّذي صدَرَ في مدينة سان فرانسيسكو بتاريخ ٢٦ يونيو/ حزيران ١٩٤٥. وتنصّ ديباجة الميثاق على أنَّه كأحد أهداف الأمم المتّحدة "أنْ تُبيّنَ الأحوال الّتي يُمكنُ في ظلّها تحقيق العدالة وإحترام الإلتزامات النّاشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدّوليّ". وبالإضافة إلى ذلك، يتمثّلُ أحد المقاصد الأساسيّة للأمم المتّحدة في "أنْ تتذرَّعَ بالوسائل السّلميّة، وفقًا لمبادئ العدل والقانون الدّوليّ، لحلّ المنازعات الدّوليّة الّتي قد تُؤدّي إلى الإخلال بالسّلم، أو لتسويتها". والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ يُعطي أيضًا سيادة القانون مكانة بارزة، وينص على أنَّه "... من الضّروريّ أنْ تتمتّعَ حقوق الإنسان بحماية سيادة القانون إذا أُريدَ للبشر ألاّ يضطرّوا آخر الأمر إلى اللّياذ بالتّمرّد على الطّغيان والإضطهاد."...

٣- الشّفافيّة

تعتمدُ الشّفافيّة على الشّراكة. لذلك، يجب على المسؤولين إتاحة المعلومات، كما يجب أنْ يكونَ هناك أشخاص ومجموعات لديهم أسباب وفرص لٱستخدام المعلومات. ومن بين هذه العوامل، وجود قضاء مستقلّ وصحافة حرّة قادرة على المنافسة ومسؤولة بالإضافة إلى مُجتمع مدنيّ ناشطٍ وناقدٍ. ويجب أنْ تكونَ القواعد والإجراءات متاحة للتّدقيق ومفهومة؛ ممّا يعني أنَّ الحكومة النّزيهة تُوضّح ما يجري من تصرّفات وكيف تحدث؟ ولِمَ؟ ومَنْ يُشارك؟ وما هي القرارات الّتي تُتّخذ بشأن المعايير؟ كما تُعَدُّ الشّفافيّة أيضًا إحدى أهم المبادئ الّتي تقومُ عليها مُكافحة الفساد. وفيما يتعلّق بهذا الشّأن، فإنَّ إتّفاقية الأمم المتّحدة لمُكافحة الفساد تنصّ على أنَّ "تتّخذ كلّ دولةٍ طرفٍ، وفقًا للمبادئ الأساسيّة لقانونها الدّاخليّ ومع مُراعاة ضرورة مُكافحة الفساد، ما قد يلزمُ من تدابير لتعزيز الشّفافيّة في إدارتها العموميّة، بما في ذلك ما يتعلّق بكيفيّة تنظيمها وٱشتغالها وعمليّات ٱتّخاذ القرارات فيها، عند الإقتضاء..."[١].

وفي لبنان الّذي يمرّ بمرحلةٍ يشهدُ فيها أزمة إقتصاديّة وإجتماعيّة غير مسبوقة، هناك حاجة إلى التّمعّن في تحليل مُسبّبات الأزمة والعمل على معالجتها والتّعافي منها. ولعلَّ أهمّ تلك المُسبّبات يكمنُ في ضعف الحوكمة المُتمثّل بنقصٍ حادّ في المحاسبة وإنتشارٍ واسعٍ للفساد البنيويّ. الأمرُ الّذي يستوجب تطوير الإدارة العامّة[٢]. وفي إطار الجهود الّتي يبذلها من أجل دعم الإدارة العامّة في لبنان، أقامَ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ شراكة جديدة مع مجلس الخدمة المدنيّة لتعزيز النّزاهة في القطاع العامّ، بحيث يتمّ دعم العمل على وضع وتنفيذ مدوّنة لأخلاقيّات وسلوكيّات الموظّفين العامّين الّذين يخضعونَ لسلطة المجلس وفق أحكام القانون؛ هذا فضلاً عن تمهيد الطّريق أمام متابعة المُبادرة وتوسيع نطاق التّشاور وصولاً إلى وضع المدوّنة في الرّبع الثّاني من العام ٢٠٢٢، على أنْ يقترنَ ذلك بإعداد برنامج وطنيّ خاصّ للتّوعية والتّدريب ونظام لتنفيذ المدوّنة وضمان الإمتثال بها على أرض الواقِع[٣].

---

https://www.un.org/ruleoflaw/ar/what-is-the-rule-of-law; Consulted on: 20/10/2022; 21:00 p.m.

[١] المادّة العاشرة من إتّفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣.

[٢] في هذا الإطار نُشيرُ إلى إبرام مذكّرة تفاهمٍ بين مكتب وزير الدّولة لشؤون التّنمية الإداريّة في الجمهوريّة اللّبنانيّة ووزارة تطوير القطاع العامّ في المملكة الأردنيّة الهاشميّة للتّعاون وتبادل الخبرات في مجالات تطوير الإدارة، بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٢. تهدفُ هذه المذكّرة إلى وضع إطارٍ عامّ للتّعاون الثّنائيّ في مجال تطوير الإدارة العامّة يرتكز على برامج ذات إهتمامٍ مُشترَكٍ بين الطّرفين بحيث يقوم الطّرفان المذكوران بتعزيز التّعاون بينهما في عدّة مجالات، نذكر منها على سبيل المثال ما وَرَدَ في المادّة الثّانية من المذكّرة عينها، ولا سيّما لجهة تبادل المعرفة والخبرات والممارسات والأفكار بين الطّرفين بشأن إعادة هيكلة الجهاز الحكوميّ، الحوكمة، المُساءلة والشّفافيّة.

منشور على الموقع الإلكترونيّ لمكتب وزير الدّولة لشؤون التّنمية الإداريّة في الجمهوريّة اللّبنانيّة:

https://www.omsar.gov.lb; Consulted on 20/10/2022; 14: 30 p.m

[٣] برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ في لبنان: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ هو المنظّمة الرّائدة في الأمم المتّحدة الّتي تُكافح لإنهاء الظّلم المُتمثّل في الفقر وعدم المساواة وتغيّر المناخ؛ هذا فضلاً عن بناء حلول متكاملة ودائمة للنّاس وكوكب الأرض.

https://www.undp.org/ar/lebanon/; Consulted on 20/10/2022; 15: 30 p.m

٤- الإستجابة

تتوافرُ الإستجابة عندما تخدمُ المؤسّسات والعمليّات جميع أصحاب المصلحة بسهولةٍ وبطريقةٍ سريعةٍ ومناسبةٍ بحيث تتمُّ حماية مصالح جميع المواطنين. وتُشيرُ الإستجابة أيضًا إلى تحديد الممارسات القائمة على التُميّز والّتي تُؤثّرُ على الجماعات الأقلّيّة أو العرقيّة ومعالجتها، بما في ذلك مراعاة الإعتبارات الجنسانيّة ومشاركة الجميع من الجنسَين في الحوكمة. ومن المُمكن إدراج آليات تحسين الإستجابة اللاّمركزيّة الإنتقائيّة، حيث إنَّه من المُفترَض أنْ تكونَ الحكومات المحلّيّة أكثر إنسجامًا مع إحتياجات ناخبيها، وُيمكنها أنْ تخدمَ النّاسَ بشكلٍ أسرع والّذين من المُمكن أنْ يُصبحوا، بدَورهم، أكثر مشاركة في صنع القرار. ويُمكنُ لمواثيق المواطنة والقوانين ذات الصّلة أنْ تزيدَ من الإستجابة عن طريق توفير أُطرٍ زمنيّةٍ لكلّ خطوةٍ في تحقيق خدمات الخطوط الأماميّة والخطوط السّاخنة والموظّفين المتفانين في تلقّي الشّكاوى والمظالم ومتابعتها على الفور.

٥- توافقيّة التّوجّه

تضمنُ توافقيّة التّوجّه أنْ تخدمَ الأنظمة الحاليّة المصالح العليا للمُجتمع. وقد يكون هذا أحد أصعب المبادئ حيث من المُحتمل أنْ يُؤثرَ أيّ عملٍ أو سياسةٍ على مجموعاتٍ مُختلفةٍ في المُجتمع بطرقٍ مُختلفة، وغالبًا ما تكون مُتعارضة. ولذلك، يجب الأخذ في الإعتبار وجهات النّظر المُختلفة. كما ينبغي أنْ يكونَ هناك بنية وسيطة قويّة ونزيهة ومرنة حتّى يُمكنُ تحقيق المصالح العليا للمُجتمع بأسره. وتُعَدُّ كلّ من جلسات الإستماع العلنيّة والإستفتاءات العامّة ومنتديات النّقاش والحقّ في التّشاور أمثلة على وسائل العمل من أجل الوصول إلى توافقٍ في الآراء أو إلى حلّ وسطٍ على الأقلّ.

٦- العدالة والشّموليّة

تتواجدُ كلّ من العدالة والشّموليّة عندما تتأمَّنُ لكلّ فردٍ فرصٌ لتحسين رفاهيّته أو الحفاظ عليها. وتتطلَّبُ الحوكمة الرّشيدة إيلاء الإهتمام التّفضيليّ للأشخاص الأكثر ضعفًا كالفقراء والمهمّشين والمُحتاجين. وتُعَدُّ الضّرائب التّدريجيّة والرّعاية الطّبّيّة المجانيّة والإسكان المدعوم أمثلة على آليات العدالة والإنصاف.

٧- الفاعليّة والكفاءة

تتوافرُ كلّ من الفاعليّة والكفاءة عندما تستخدمُ العمليّات والمؤسّسات الموارد أفضل إستخدامٍ لتحقيق نتائج تلبّي إحتياجات المُجتمع. وهما تتطلَّبان تحسين الجودة، توحيد تقديم الخدمات العامّة، تركيز الجهود الحكوميّة على الوظائف الحيويّة والقضاء على التّكرار أو التّداخل في الوظائف والعمليّات. ومن أجل تقديم الخدمات

العامّة، يجب على الوكالات تلبية إحتياجات المواطنين على الفور وبصورةٍ كافيةٍ وتبسيط الإجراءات الحكوميّة والحدّ من الرّوتين وٱستخدام التّكنولوجيا المناسبة عندما يكون ذلك مُمكنًا. كما يُمكنُ القول إنَّ هناك حتميّة معياريّة تدعمُ الحوكمة الرّشيدة لتوظيف الموارد والسّلطات بطريقةٍ أخلاقيّة ومِهنيّة تثبتُ النّزاهة وتزيدُ من القِيَم العامّة والمصالح. وتتطلَّبُ الفعاليّة والكفاءة أيضًا أنْ تتوافقَ أهداف الأداء الفرديّة مع برامج الوكالة وأهدافها. وعلى غرار ذلك قد تكون المكافآت المناسبة والتّعويضات غير النّقدية ضرورية للمحافظة على الكفاءة وتعزيز الرّوح المعنويّة.

في الإطار عينه، نُشيرُ إلى حلقة نقاشٍ[١] عُقِدَت في مجلس حقوق الإنسان بشأن دَور الحكم الرّشيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والحقّ في الخصوصيّة في العصر الرّقميّ، حيث بيَّنت الحلقة المذكورة الطّرق الفعّالة لٱستخدام التّكنولوجيّات الجديدة بهدف التّصدّيّ للتّحدّيّات الّتي تُهدّدُ حقوق الإنسان في زمن كوفيد-١٩. كما تمَّ تسليط الضوء على المخاطر النّاشئة عن إستخدام التّكنولوجيا في الحوكمة؛ هذا فضلاً عن تبادل الممارسات الجيّدة والتّوصيات السّياساتيّة الّتي تسمحُ لمنظومة الأمم المتّحدة بدعم الدّول فتنهض بالحكم الرّشيد وتُعزّز وتحمي حقوق الإنسان في زمن تفشّي جائحة كوفيد-١٩ وبعده.

وردًّا على المخاطر المُتزايدة الّتي تُهدّدُ حقوق الإنسان بسبب بعض التّطوّرات التّكنولوجيّة، أطلق أمين عام الأمم المتّحدة، في العام ٢٠٢٠، مبادرتَيْن إثنتَيْن، أوّلهما هي النّداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وثانيهما هي خريطة طريق من أجل التّعاون الرّقميّ، وذلك إستجابةً لضرورة تنظيم الذّكاء الإصطناعيّ على وجه السّرعة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى مفوضيّة الأمم المتّحدة السّامية لحقوق الإنسان إلى إعداد مبادئ توجيهيّة بشأن تطبيق نهجٍ قائمٍ على حقوق الإنسان لٱستخدام التّكنولوجيّات الجديدة على نطاق منظومة الأمم المتّحدة تُكمّل المبادئ التّوجيهيّة بشأن الأعمال التّجاريّة وحقوق الإنسان.[٢]

---

[١] الفضاء الرّقميّ وحقوق الإنسان- المقرّر الخاصّ المعنيّ بالحقّ في الخصوصيّة، قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٩/٤٥ بتاريخ ٦ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٢٠ بشأن دَور الحكم الرّشيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تقرير بشأن الحقّ في الخصوصية في العصر الرّقميّ، تقرير الأمين العامّ بشأن خريطة طريق من أجل التّعاون الرّقميّ.

منشور على الموقع الإلكترونيّ لمفوّضيّة الأمم المتّحدة السّامية لحقوق الإنسان:

https://www.ohchr.org/fr/stories/2022/09/human-rights-should-be-heart-tech-governance; Consulté le: 22/10/2022; 18:30 p.m

[2] "En réponse à la menace croissante que représentent certaines avancées technologiques pour les droits de l'homme, le Secrétaire général des Nations Unies Antonio Guterres a lancé en 2020 deux initiatives: l'Appel à l'action en faveur des droits humains et le Plan d'action pour la coopération numérique, en réponse au besoin de réglementer l'utilisation de l'intelligence artificielle. Par ailleurs, le HCDH élabore actuellement des orientations à l'échelle du système des Nations Unies sur l'application d'une approche fondée sur les droits de l'homme dans l'utilisation des nouvelles technologies, en complément des Principes directeurs relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme".

ترسيخ حقوق الإنسان في صميم حوكمة التّكنولوجيا

(Les droits de l'homme doivent être au cœur de la gouvernance technologique)

٨- المُساءلة

تعتمدُ المُساءلة على مبدأ يتمحورُ حول مسؤوليّة كلّ شخصٍ أو مجموعة أشخاصٍ عن أعمالهم ولا سيّما عندما تُؤثّرُ أفعالهم على المصلحة العامّة. ويُشارُ إلى محاسبة أو مسؤوليّة أفعال الشّخص بحيث تُوجدُ أنظمة لصنّاع القرار في الحكومة والقطاع الخاصّ ومنظّمات المُجتمع المدنيّ للرّدّ على الجمهور وكذلك لأصحاب المصلحة المؤسّسين. وتُعَدُّ المُساءلة جزءًا من مسألة التّصميم المؤسّسيّ؛ ممّا يعني ضمنيًّا أنَّ الضّوابط والتّوازنات الرّسميّة يُمكنُ ويجب أنْ تُبنى في أيّ بُنيةٍ دستوريّةٍ. كما يُعتبرُ تعزيز المُساءلة أمرًا مهمًّا أيضًا لمنع الفساد. وهو يُشكّلُ أحد الأهداف الرّئيسيّة لٱتّفاقيّة الأمم المتّحدة لمُكافحة الفساد[١].

وفي الإطار عينه، تجدر الإشارة إلى مدوّنة لقواعد سلوك الموظّفين المُكلّفين بإنفاذ القوانين لعام ١٩٧٩[٢] الّتي تُعتبَرُ مثالاً على آلية الحوكمة أو الأداة المُصمَّمة لتعزيز المُساءلة والكفاءة المِهنيّة. وقد نصّت المدوّنة المذكورة على أنَّه "على الموظّفين المُكلّفين بإنفاذ القوانين، في جميع الأوقات، أنْ يُؤدّوا الواجب الّذي يُلقيه القانون على عاتقهم، وذلك بخدمة المُجتمع وبحماية جميع الأشخاص من الأعمال غير القانونيّة، على نحوٍ يتّفق مع علوّ درجة المسؤوليّة الّتي تتطلّبها مهنتهم"[٣].

كما لحظت المدوّنة عينها أنْ يحترمَ المُكلّفون بإنفاذ القوانين، أثناء قيامهم بواجباتهم، الكرامة الإنسانيّة ويحمونها، ويُحافظونَ على حقوق الإنسان لكلّ الأشخاص ويُوطّدونها[٤].

منشور على الموقع الإلكترونيّ لمفوّضيّة الأمم المتّحدة السّامية لحقوق الإنسان:
https://www.ohchr.org/fr/stories/2022/09/human-rights-should-be-heart-tech-governance; Consulté le: 22/10/2022; 18:30 p.m

[١] تنصّ المادّة الأولى من إتّفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ على أنَّ "أغراض هذه الإتّفاقيّة: (أ) ترويج وتدعيم التّدابير الرّامية إلى منع مكافحة الفساد بصورةٍ أكفا وانجع؛ (ب) ترويج وتيسير ودعم التّعاون الدّوليّ والمساعدة التّقنيّة في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال إسترداد الموجودات؛ (ج) تعزيز النّزاهة والمُساءلة والإدارة السّليمة للشّؤون العموميّة والممتلكات العموميّة".

[٢] إعتُمِدَت مدوّنة لقواعد سلوك الموظّفين المُكلّفين بإنفاذ القوانين ونُشرَت على الملأ بموجب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة ١٦٩/٣٤ المُؤرَّخ في ١٧ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٧٩. منشورة على الموقع الإلكترونيّ للأمم المتّحدة– حقوق الإنسان– مكتب المفوّض السّامي:
www.ohchr.org./translate.goog/AR/ProfessionalInterest/pages/LawEnforcementOfficials.aspx; Consulted on: 23/10/2022; 12:30 p.m

[٣] القاعدة الأولى من "مدوّنة لقواعد سلوك الموظّفين المُكلّفين بإنفاذ القوانين" لعام ١٩٧٩.

[٤] القاعدة الثّانية من المدوّنة عينها.

The article 1 of the Code of Conduct for Law Enforcement Officials, adopted and made public by General Assembly resolution 169/34 of 17 December 1979, provides as follows:
"Law enforcement officials shall, at all times, perform their duty to serve the community and to protect all persons from unlawful acts, in a manner consistent with the high degree of responsibility required by their profession".
The article 2 of the Code of Conduct for Law Enforcement Officials, provides as follows:
"Law enforcement officials, in the performance of their duties, respect and protect human dignity, and maintain and advance the human rights of all persons."
https://www.hrlibrary-umn-edu.translate.goog; Consulted on: 23/10/2022; 13:00 p.m

وهذه المدوّنة تُعتبَرُ من الأدوات الأساسيّة لتعزيز النّزاهة والأمانة والمسؤوليّة بين الأفراد، وتُوصِي بها إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمُكافحة الفساد[١].

♦ ثانيًا: مبادئ الحكم الرّشيد الصّادِرة عن مجلس أوروبّا

إنَّ السّلوك المسؤول للشّؤون العامّة وإدارة الموارد العامّة مُجسَّدة في إثني عشر (١٢) مبدأً من مبادئ الحكم الرّشيد الصّادِرة عن مجلس أوروبا. وتلك المبادئ منصوصٌ عليها في إستراتيجيّة الإبتكار والحكم الرّشيد على المستوى المحلّيّ، الّتي أقرّتها لجنة وزراء مجلس أوروبّا في العام ٢٠٠٨. وهي تُغطّي قضايا مثل السّلوك الأخلاقيّ، سيادة القانون، الكفاءة والفعاليّة، الشّفافية، الإدارة الماليّة السّليمة والمُساءلة.

وسوف نوردُ، في ما يلي، هذه المبادئ: حسن سَير الإنتخابات والتّمثيل والمُشاركة (المبدأ ١)؛ الإستجابة (المبدأ ٢)؛ الكفاءة والفعاليّة (المبدأ ٣)؛ الإنفتاح والشّفافيّة (المبدأ ٤)؛ قواعد القانون (المبدأ ٥)؛ السّلوك الأخلاقيّ (المبدأ ٦)؛ الكفاءة والقدرة (المبدأ ٧)؛ الإبتكار والإنفتاح على التّغيير (المبدأ ٨)؛ الإستدامة والتّوجّه طويل المدى (المبدأ ٩)؛ إدارة ماليّة سليمة (المبدأ ١٠)؛ حقوق الإنسان والتّنوّع الثّقافيّ والتّماسك الإجتماعيّ (المبدأ ١١)؛ مسؤوليّة صنّاع القرار وسُبُل إنتصاف فعّالة ضدّ سوء الإدارة وإجراءات السّلطات المحلّيّة (المبدأ ١٢)[٢].

وفي السّياق عينه، تجدر الإشارة إلى العلامة الأوروبّيّة للتّميّز في الحوكمة(ELOGE)[٣] الّتي تُمنحُ للسّلطات المحلّيّة الّتي حقّقت مستوى عالٍ من الحوكمة الرّشيدة وفقًا للمعايير ذات الصلة...

♦ ثالثًا: قياس الحوكمة

تُعَدُّ مهمّة قياس مدى إلتزام مُختلف الولايات القضائيّة بمبادئ الحوكمة الرّشيدة مُعقّدة وصعبة. وفي الواقِع، قد تتعارضُ هذه المبادئ مع بعضها البعض. وعلى سبيل المثال، من المُمكن المسّاس بالفعاليّة والكفاءة من أجل تحقيق الإنصاف والشّمول. من بين المؤشّرات الأكثر شيوعًا المُتعلّقة بالحوكمة الرّشيدة، مؤشّرات البنك الدّوليّ للحوكمة العالميّة ومؤشر النّزاهة العامّة وحرّيّة فريدم هاوس في التّقرير العالميّ. وهناك أيضًا مؤشّرات ذات تركيز إقليميّ مثل مؤشّر إبراهيم للحوكمة الأفريقيّة. وتقيسُ هذه المؤشّرات الحوكمة الرّشيدة عن طريق دراسة الجوانب المُختلفة للحوكمة ومؤشّراتها المُختلفة. فعلى سبيل المثال، تُحاولُ مؤشّرات الحوكمة

---

[١] تنصّ المادّة ٨ من إتّفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، في البند الثّاني منها، على أنّه "تسعى كلّ دولة طرفٍ إلى أنْ تُطبّقَ، ضمن نطاق نُظمها المؤسّسيّة والقانونيّة، مدوّنات أو معايير سلوكيّة من أجل الأداء الصّحيح والمُشرِّف والسّليم للوظائف العموميّة".

[٢] منشور على الموقع الرّسميّ لمجلس أوروبّا (Council of Europe: COE):
https://www-coe-int.translate.goog/en/web/good-governance/12-principles; Consulted on: 23/10/2022; 14:00 p.m

[3] The European Label of Governance Excellence (ELOGE) is awarded to municipalities which have achieved a high level of good governance measured against a Council of Europe benchmark. The award is a crystal dodecahedron engraved with the 12 Principles of Good Democratic Governance.
https://www.coe.int/en/web/good-governance/eloge; Consulted on: 23/10/2022; 14:30 p.m.

العالميّة للبنك الدّوليّ، والّتي تُستخدَمُ على نطاقٍ واسعٍ في جميع أنحاء العالم، قياسَ الحوكمة الرّشيدة من خلال قياس الجوانب السّتة التّالية للحوكمة إستنادًا إلى "آراء عددٍ كبيرٍ من المُستجيبين للدّراسة الإستقصائيّة من المؤسّسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصّناعيّة والنّامية":

(١) حرّيّة التّعبير والمُساءلة: يعني مشاركة المواطنين ووسائل الإعلام المُستقلة، بما في ذلك الحرّيّة السّياسيّة والإعلاميّة وكذلك الحرّيّات المدنيّة؛ (٢) الإستقرار السّياسيّ وغياب العنف/ الإرهاب: تهديد إنقلاب الدّولة؛ (٣) فعاليّة الحوكمة: جودة الخدمة المدنيّة؛ (٤) الجودة التّنظيميّة: سياسات مُلائِمة للسّوق؛ (٥) سيادة القانون: المفاهيم المُتعلّقة بالجريمة والقضاء الفعّال والعقود القابلة للتّنفيذ؛ (٦) الفساد: تُقاس السّيطرة على الفساد من خلال أدوات المسح المُركّبة[١].

وفي النّطاق عينه، تجدر الإشارة إلى أهمّيّة الأخلاقيّات والحوكمة في المجال الإعلاميّ. لقد شهدَت الصّحافة الإخباريّة في المرحلة الزّمنيّة الحالية تدهورًا كبيرًا، حيث إنَّ التّكنولوجيا قد غيّرت من طرق التّواصل بين النّاس وطريقة عمل وسائل الإعلام؛ إذ إنَّ الحصول على الأخبار يتمّ من خلال الهواتف النّقّالة ومن المنصّات الإلكترونيّة الّتي نمَت بكثرةٍ من خلال ٱستغلال البيانات الشّخصيّة لمُستخدمِي الإنترنت، وبالحصول على الإعلانات المربحة الّتي كانت تنتفع منها وسائل الإعلام التّقليديّة. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى شبكة الصّحافة الأخلاقيّة (EJN)[٢] الّتي أُنشِئَت بهدف تعزيز الصّحافة في مواجهة هذه الأزمة. وبوصف هذه الشّبكة إئتلافًا يضمّ أكثر من ستّين مجموعة من الصّحافيّين والمُحرّرين وأصحاب الصّحف ومجموعات الدّعم الإعلاميّ، فإنَّها تُشجّعُ على التّدريب والقيام بالإجراءات العمليّة لتعزيز الأخلاقيّات والحوكمة. كما أنَّها تعتبرُ أنَّ القِيَم المِهنيّة للصّحافة، كالتّمسّك بالحقائق والرّوح الإنسانيّة وٱحترام الآخرين والشّفافيّة والإقرار بالأخطاء، تُشكّلُ مبادئ أساسيّة ينبغي أنْ يقتادَ بها الجميع، بما في ذلك مُستخدمِي الوسائط الإجتماعيّة والصّحافيّين المدنيّين.

إستنادًا إلى كلّ ما تقدَّم، فإنَّ من شأن تأجيل إصلاحات الحوكمة وتجنّب ترسيخ المُساءلة والفعاليّة المؤسّسيّة ومبادئ حكم القانون أنْ يُؤثّرَ سلبًا على تشكّل أوجه القصور في الحوكمة الهيكليّة والنّزاعات النّاتجة عنها عقبات رئيسيّة أمام تحقيق التّنمية المُستدامة والإدماجيّة حيث لا تزالُ هذه الإتّجاهات السّلبية تُمثّلُ حجر عثرةٍ أمام تحقيق خطّة عام ٢٠٣٠. من هنا، تبرز أهمّيّة كلّ من حوكمة تقنيّة المعلومات وحوكمة الإنترنت وحوكمة الشّركات في تفعيل الحوكمة وتحقيق أهداف التّنمية المُستدامة. الأمر الّذي سنتولّى دراسته في الباب التّالي.

---

[١] منشور على الموقع الإلكترونيّ لمكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمُخدِّرات والجريمة (UNODC):
https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-2/key-issues/what-is-good-governance.html; Consulted on: 23/10/2022; 15:30 p.m.

[2] The Ethical Journalism Network (EJN) aims to strengthen the craft of journalism and to promote for the public benefit high ethical standards in media through education, training and publication of useful research. Ethicaljournalismnetwork.org; Consulted on: 23/10/2022; 17:30 p.m.

• الباب الثّاني: في نطاق الحوكمة

▪ تمهيد وتقسيم:

لقد سَبَقَ وأوضحنا أنَّ تحسين الحوكمة وقدرات الدّولة يُؤدّي إلى تعزيز السّلم المُستدام والنّهوض بالنّهج الإدماجيّ المطلوب وصولاً إلى المُمارسة الفعّالة لمنع نشوب النّزاعات. ففي المنطقة العربيّة مثلاً، غالبًا ما يتمّ تحديد ضعف الهيكليّات المؤسّسيّة والحوكمة على أنَّه إحدى العقبات الرّئيسيّة أمام التّغلّب على الحلقات المفرغة الّتي تُؤدّي إلى النّزاع العنيف. وعليه، فإنَّ أداء الحكومة الضّعيفة والإفتقار إلى المؤسّسات الإدماجيّة هو من التّحدّيات الرّئيسيّة الّتي تُواجهها معظم المناطق في العالَم. ومن المؤشّرات الّتي تُوضّح بشكلٍ خاصّ العلاقة بين الدّولة والمُجتمع، نذكرُ على سبيل المثال لا الحصر ضعف أداء حقّ التّعبير والمُساءلة العامّة والإستقرار السّياسيّ. ويُشيرُ ذلك إلى نمطٍ من الأساليب غير التّشاركيّة للحكومة الّتي لا تتركُ مجالاً للشّفافيّة والمُساءلة.

ويُعَدُّ الهدف السّادس عشر المُدرَج في خطّة التّنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠ بمثابة خارطة طريق أوّليّة مُلائمةٍ لتحقيق إصلاحات الحوكمة لإحلال السّلام، بٱعتبار أنَّ السّلم والأمن شرطين لا غنى عنهما لتفعيل الحوكمة والقضاء على الفقر وتحقيق التّنمية المُستدامة. وتُعتبرُ السّياسات الأكثر شمولاً الّتي تهدفُ إلى تمكين جميع المواطنين إقتصاديًّا وإجتماعيًّا وسياسيًّا كذلك ضروريّة لتحقيق إمكانات التّنمية البشريّة ومعالجة أوجه القصور المُزمنة في الحوكمة.

وفي الإطار عينه، تجدر الإشارة إلى أهمّيّة مساندة قطاع الممارسات العالميّة للحوكمة في بناء مؤسسات تتمتّع بالقدرة والكفاءة والإنفتاح والشّمول وتخضع للمُساءلة. الأمرُ الّذي سنتولّى دراسته في الباب الحالي من البحث مبيّنين أهمّيّة كلّ من حوكمة تقنيّة المعلومات وحوكمة الإنترنت وحوكمة الشّركات، وذلك بعد تقسيمه إلى ثلاث فصولٍ على النّحو الآتي:

الفصل الأوَّل: في حوكمة تقنيّة المعلومات

الفصل الثّاني: في حوكمة الإنترنت

الفصل الثّالث: في حوكمة الشّركات

▪ الفصل الأوَّل: في حوكمة تقنيّة المعلومات

تحتاجُ كلّ من منظّمات ومؤسّسات القطاعَين العامّ والخاصّ إلى طريقةٍ لضمان دعم وظائف تقنيّة المعلومات الخاصّة بها لٱستراتيجيّات وأهداف العمل. وتتناسبُ حوكمة تقنيّة المعلومات مع حوكمة الشّركات؛ فهي تُعتبَرُ مجموعة من العمليّات الّتي تندرجُ تحت مفهوم حوكمة الشّركات والمُصمّمة للحفاظ على فعاليّة وكفاءة الشّركة بأكملها.

♦ أوّلاً: تعريف حوكمة تقنيّة المعلومات

إنَّ حوكمة تقنيّة المعلومات، أو ما يُعرَفُ بـ "IT Governance"، "Information Technology Governance" هي عمليّة واحدة أو عدّة عمليّات تُمكّنُ موظّفي تقنيّة المعلومات من التّطبيق الصّحيح للسّياسات والإستراتيجيّة والعمل بأقصى قدرٍ من الكفاءة لصالح المنظّمة بشكلٍ عامّ. وتُساهمُ الحوكمة في توضيح الأدوار والمسؤوليّات وآلية إتّخاذ القرار لحلّ التّحدّيات.

وفي الإطار عينه، إنَّ حوكمة تقنيّة المعلومات هي أيضًا مجموعة من السّياسات والإجراءات. وعادةً ما يتمُّ تعيينُها على مستوى مجلس الإدارة أو المستوى التّنفيذيّ. وقد صُممت هذه الإجراءات من أجل توفير أقصى فائدة وقيمة من أصول تقنيّة المعلومات للمنظّمة وأصحاب المصلحة فيها.

♦ ثانيًا: أهداف حوكمة تقنية المعلومات

إنَّ إستخدام حوكمة تقنيّة المعلومات وتطبيقها في المنظّمات من شأنها تحقيق أهداف عديدة للمنظّمات، ومنها: ضمان القيمة المُقدَّمة لأصحاب المصلحة؛ وضع إستراتيجيّة تقنية المعلومات؛ إدارة المخاطر؛ وقياس الأداء. ويُساندُ قطاع الممارسات العالميّة للحوكمة البلدان المُتعاملة مع البنك الدّوليّ لمُساعدتها على بناء مؤسّسات تتمتّعُ بالقدرة والكفاءة والإنفتاح والشّمول وتخضع للمُساءلة. وهذا أمرٌ حيويٌّ للعودة إلى النّموّ المُستدام بعد عدّة أزماتٍ ولا سيّما أزمة جائحة كوفيد – ١٩. ويتصدَّرُ هدفي البنك الدّوليّ المُتمثّلين في إنهاء الفقر المُدقع وتعزيز الرّخاء المُشترَك. إنَّ قدرة الحكومات على توفير المنافع العامّة بفعاليّة، ومساندة بيئة قادرة على خلق فرص العمل والنّموّ، ومعالجة قصور الأسواق، وإشراك المواطنين في هذه العمليّة، أصبحت أكثر أهمّيّة من أي وقتٍ مضى.

وفي السّياق ذاته، يُؤكّدُ محور التّركيز الخاصّ المعنيّ "بالحوكمة والمؤسّسات"، في العمليّة الثّامنة عشرة[١] والتّاسعة عشرة[٢] لتجديد موارد المؤسّسة الدّوليّة للتّنمية[٣]، على أهمّيّة الحوكمة في تحقيق النّتائج الإنمائيّة على أرض الواقِع.

وتهدفُ إرتباطات البنك الدّوليّ، البالِغ عددها ١٢ إرتباطًا لأغراض السّياسات في إطار محور التّركيز الخاصّ بالحوكمة والمؤسّسات في إطار العمليّة التّاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسّسة الدّوليّة للتّنمية، إلى تشجيع ممارسات التّمويل المُستدام وتفعيل أثر الخدمات العامّة وبناء الثّقة في المؤسّسات وبناء بيانات وتحليلات أفضل[٤].

▪ الفصل الثّاني: في حوكمة الإنترنت

لقد مكّنت الإنترنت والتّكنولوجيا الرّقميّة المُرافقة لها من تحقيق مبادئ حرّيّة التّعبير والوصول إلى المعلومات المنصوص عليها في شرعة حقوق الإنسان؛ بحيث أصبحَ العالم قريةً كونيّةً إضمحلّت معها الحدود الجغرافيّة والمسافات وباتَ العالم تختصرهُ شاشةٌ رقميّةٌ موصولةٌ إلى شبكة الإنترنت. وللإنترنت دَورٌ رئيسيٌّ في نموّ وٱزدهار مُجتمعنا في مجالات التّجارة والتّعليم والصّحّة والخدمات الحكوميّة، أو لمجرَّد التّسلية. إعتبارًا من العام ٢٠٠٢، يُعَدُّ الوصول إلى الإنترنت حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان يُمكّنُ الأفرادَ من "ممارسة حقّهم في حرّيّة الرّأي والتّعبير" على النّحو المنصوص عليه في مجلس الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان. ولضمان

---

[١] عُقِدَ الإجتماع النّهائيّ للعمليّة الثّامنة عشرة لتجديد موارد المؤسّسة الدّوليّة للتّنمية في يوغياكارتا، إندونيسيا، يومي ١٤ و١٥ ديسمبر/كانون الأوّل ٢٠١٦. التّقرير النّهائي للعمليّة الثّامنة عشرة لتجديد موارد المؤسّسة: نحو تحقيق أهداف عام ٢٠٣٠: الإستثمار في النّموّ والقدرة على التّحمّل والفرص.

https://ida.worldbank.org/ar/replenishments/ida18-replenishment
https://ida.albankaldawli.org/ar/replenishments/ida19-replenishment; Consulted on: 24/10/2022; 13:00 p.m.

[٢] تهدفُ النّافذة المُوسَّعة للعمليّة التّاسعة عشرة للمؤسّسة الدّوليّة للتّنمية إلى تعزيز التّمويل المُقدَّم من المؤسّسة لمُساندة المشروعات عالية الجودة التّحويليّة لبلدانٍ مُعيَّنةٍ أو لمنطقةٍ أو لكليهما مع تأثيرٍ إنمائيّ قويّ. وقد عُقِدَ الإجتماع الختاميّ للعمليّة التّاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسّسة في إستكهولم، السّويد، يومي ١٢ و ١٣ ديسمبر/كانون الأوّل ٢٠١٩. التّقرير الختاميّ للعمليّة التّاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسّسة: عشر سنوات حتّى ٢٠٣٠: النّموّ والبشر والقدرة على الصّمود.

https://ida.worldbank.org/ar/replenishments/ida18-replenishment
https://ida.albankaldawli.org/ar/replenishments/ida19-replenishment; Consulted on: 24/10/2022; 13:00 p.m

[٣] إنَّ المؤسّسة الدّوليّة للتّنمية التّابعة للبنك الدّوليّ هي أحد أكبر المنابر وأكثرها فعاليّةً لمحاربة الفقر المُدقع في أشدّ بلدان العالم فقرًا. وتعملُ المؤسّسة في ٧٤ بلدًا في مناطق أفريقيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا، وأوروبّا وآسيا الوسطى، وأميركا اللاّتينية والبحر الكاريبي، والشّرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتهدفُ المؤسّسة إلى الحدّ من الفقر بتقديم التّمويل وإسداء المشورة بشأن السّياسات للبرامج الّتي تستهدفُ تعزيز النّموّ الإقتصاديّ، وبناء القدرة على الصّمود، وتحسين الأحوال المعيشيّة للفقراء في شتّى أرجاء العالَم.

The World Bank's International Development Association (IDA) is one of the largest and most effective platforms for fighting extreme poverty in the world's lowest income countries.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2021/04/15/what-is-ida; Consulted on: 27/10/2022; 12:30 p.m

[٤] منشور على الموقع الإلكترونيّ للبنك الدّوليّ:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/governance/overview; Consulted on /10/2022; 14:00 p.m.24

النّمو المُستدام لإنترنت مُستقرّ وآمِن وقويّ، من الحيويّ أنْ تُشاركَ الحكومات والمُجتمعات المدنيّة والتّقنيّة مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين في الحكومات والمنتديات المُتعلّقة بالإنترنت، وتطويرها، والقضايا ذات الصّلة حول كيفيّة إدارة الإنترنت. هذا هو موضوع حوكمة الإنترنت.

وتماشيًا مع الهدف المذكور أعلاه، فقد عُقِدَت القمّة العالميّة لمُجتمع المعلومات[١] على مرحلتين: أوّل حدثٍ في جنيف، إستضافته حكومة سويسرا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ ديسمبر/ كانون الثّاني ٢٠٠٣، والثّاني في تونس، إستضافته حكومة تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥. وقدّمت إحدى نتائج الإجتماع الأخير تعريفًا لحوكمة الإنترنت على النّحو التّالي: "إدارة الإنترنت هي تطوير وتطبيق الحكومات والقطاع الخاصّ والمُجتمع المدنيّ، كلٌّ في دَوره، للمبادئ والقواعد والقرار المُشترَك وإتّخاذ الإجراءات والبرامج الّتي تُشكّلُ تطوّر وٱستخدام الإنترنت". وتُغطّي قضايا حوكمة الإنترنت(IG) بشكلٍ عامّ ما يلي: الوصول المفتوح إلى عمليّات الحوكمة؛ أمن وٱستقرار الشّبكة؛ الإدارة المسؤولة لموارد الإنترنت الهامّة. هناك العديد من المُنظّمات المُشاركة في إدارة الإنترنت على مستوى العالَم ومعالجة القضايا المذكورة أعلاه، ومنها: منتدى حوكمة الإنترنت العالَمي؛ منتديات حوكمة الإنترنت الإقليميّة؛ منتدى حوكمة الإنترنت الأفريقيّ؛ منتدى حوكمة الإنترنت العربيّ؛ منتدى شرق أفريقيا لحوكمة الإنترنت؛ منتدى حوكمة الإنترنت في وسط أفريقيا؛ منتدى غرب أفريقيا لحوكمة الإنترنت؛ منتدى حوكمة الإنترنت بجنوب أفريقيا؛ ومنتدى شمال أفريقيا لحوكمة الإنترنت[٢].

ونظرًا لأهمّيّة المنتدى العربيّ لحوكمة الإنترنت في تفعيل الحوكمة، فإنّنا سوف نستعرضُ في ما يلي أبرز أهدافه كما يلي:

يهدفُ المنتدى العربيّ لحوكمة الإنترنت إلى:

١. مناقشة قضايا السّياسات العامّة المُتعلّقة بحوكمة الإنترنت، لا سيّما تلك المطروحة في المنتدى العالميّ المعنيّ بحوكمة الإنترنت، بغية تعزيز النّفاذ إلى شبكة الإنترنت وضمان أمنها وٱستقرارها وتطويرها؛

٢. تسهيل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وٱكتساب الدّروس والمعرفة، ولا سيّما من أصحاب الخبرة السّياساتيّة والفنّيّة والأكاديميّة ونشر نتائج المناقشات وما تخلص إليه من توصياتٍ ومقترحاتٍ؛

---

[١] القمّة العالميّة لمُجتمع المعلومات :(WSIS: World Summit on the Information Society Forum)
https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=30022&nr=102&menu=3170;
Consulted on: 27/10/2022; 19:30 p.m

[٢] منتدى حوكمة الإنترنت العالَمي (IGF: Internet Governance Forum)؛ منتديات حوكمة الإنترنت الإقليميّة(IGF) ؛ منتدى حوكمة الإنترنت الأفريقيّ(AF-IGF: African Internet Governance Forum) ؛ منتدى حوكمة الإنترنت العربيّ (Arab IGF: Arab Internet Governance Forum)؛ منتدى شرق أفريقيا لحوكمة الإنترنت(EAIGF: East Africa Internet Governance Forum) ؛ منتدى حوكمة الإنترنت في وسط أفريقيا(CA-IGF: Central Africa Internet Governance Forum) ؛ منتدى غرب أفريقيا لحوكمة الإنترنت(WAIGF: West African Internet Governance Forum) ؛ منتدى حوكمة الإنترنت بجنوب أفريقيا (SA- IGF: Southern Africa Internet Governance Forum)؛ منتدى شمال أفريقيا لحوكمة الإنترنت (North Africa Internet Governance Forum).

https://www.afrinic.net/ar/internet-governance

٣. التّقريب بين وجهات النّظر وصولاً إلى توحيد الآراء العربيّة حول أولويّات حوكمة الإنترنت وآليات الإستجابة لٱحتياجات البلدان العربيّة؛

٤. مناقشة قضايا التّكنولوجيّات النّاشئة وتناولها بمجموعةٍ من التّوصيات؛

٥. المساهمة في بناء القدرات وتطويرها في مجال حوكمة الإنترنت في البلدان العربيّة؛

٦. تعزيز مشاركة جميع الجهات المعنيّة في أعمال المنتدى للإستفادة بشكلٍ كاملٍ من المعارف والخبرات؛

٧. نقل المنظور العربيّ إلى الأوساط العالميّة، ودَعم دَور المنطقة العربيّة في وضع السّياسات العامّة لحوكمة الإنترنت، من دون أنْ تكونَ للمنتدى وظيفة إشرافيّة أو أنْ يحلَّ محلّ الآليات أو المؤسّسات أو المنظّمات القائمة؛

٨. التواصل مع المنتديات الإقليميّة والدّوليّة لحوكمة الإنترنت، تسهيلاً لتبادل الخبرات ونقل المعرف[١].

▪ الفصل الثّالث: في حوكمة الشّركات

تعملُ حوكمة الشّركات على صياغة وتوجيه نظامَي الشّركة، الإداريّ والرّقابيّ، وتفعيلهما، بصورةٍ متكاملةٍ، لتحقيق الغرض من الشّركة في الوصول إلى هدفها الصّريح، وضمان مصلحة الشّركاء، وبقيّة المتعاملين معها، وذلك كلّه بالإلتزام بتطبيق بنود العقد وأحكام القانون ومبادئ حسن النّيّة في تكوين وتنفيذ العقود[٢].

♦ أوّلاً: ماهيّة حوكمة الشّركات

وقد كشفت الإنهيارات الماليّة للعديد من الشّركات دوليّة النّشاط عن وجود قصورٍ في الإفصاح عن التّقارير الماليّة، وتدنّي في جودة تقارير المُراجعة، وعدم تناسق القوانين والتّشريعات التّجاريّة مع المُتغيّرات الدّوليّة المُستجدَّة. ولإعادة الثّقة في البيانات الماليّة للشّركات وطمأنة أصحاب المصالح المُتعارضة ودعم ترشيد القرار الإداريّ، كان لمفهوم حوكمة الشّركات الدَّور الرّائد في هذا الصّدد في سبيل تبادل الخبرات في تحقيق مفاهيم الرّقابة الوقائيّة على الشّركات[٣] وتعزيز مفاهيم حوكمة الشّركات.

ونظرًا للأهمّيّة المُتزايدة لظاهرة حوكمة الشّركات، فقد حرصت العديد من المُنظّمات الدّوليّة وبورصات الأوراق الماليّة في معظم الدّول المُتقدّمة على إصدار مجموعة من القواعد والمعايير المُحدَّدة لمجموعة من

---

(1) https://www.unodc.org/e4j/en/cybercrime/module-8/key-issues/internet-governance.html
https://www.unescwa.org/ar/arabigf; Consulted on: 24/10/2022; 19:00 p.m

(٢) جهلول، عمّار حبيب، النّظام القانونيّ لحوكمة الشّركات، الطّبعة الأولى، منشورات زين الحقوقيّة، دار نيبور، العراق، ٢٠١١، ص ٢٣٨.

(٣) عن مفاهيم الرّقابة الوقائيّة على الشّركات، نذكر، على سبيل المثال، مذكّرة تفاهم للتّعاون في مجال مراقبة الشّركات الّتي وُقّعت بين حكومة الجمهورية اللّبنانيّة وحكومة المملكة الأردنيّة الهاشميّة في بيروت بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٩؛ وبموجبها، تمَّ الإتّفاق بين الطّرفين على تبادل الخبرات في تحقيق مفاهيم الرّقابة الوقائيّة على الشّركات وتعزيز مفاهيم حوكمة الشّركات (ثالثًا).
https://alrai.com/article/; Consulted on: 25/10/2022; 16:00 p.m

مبادئ حوكمة الشّركات. ولعلَّ الرّيادة ترجع في هذا المقام إلى جهود منظّمة التّعاون الإقتصاديّ والتّنمية الّتي أرست مبادئ الحوكمة والإدارة الرّشيدة، وشأنها في ذلك شأن لجنة بازل للرّقابة المصرفيّة ومؤسّسة التّمويل الدّوليّة في إصدار مبادئ تحكم التّطبيق السّليم لحوكمة الشّركات. وسوف نحاولُ التّطرّق لمُختلف هذه المبادئ في ما يلي.

♦ ثانيًا: مبادئ حوكمة الشّركات

نظرًا للتّزايد المُستمرّ الّذي يكتسبُه، اليوم، مفهوم الحوكمة من إهتمامٍ في الوقت الحالي، فقد حرصت العديد من المؤسّسات الدّوليّة، في العديد من الدّول، على تبنّي هذا المفهوم بالتّحليل والدّراسة وإصدار مجموعة من المبادئ والمعايير الّتي تحكمُ التّطبيق السّليم له. وعلى رأس هذه المؤسّسات، "منظّمة التّعاون الإقتصاديّ والتّنمية" الّتي أصدَرت في العام ١٩٩٩ مبادئ الحوكمة، وتمَّ تعديلها في العام ٢٠٠٤، والمعنيّة بمساعدة الدّول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظّمة لتطوير الأطُر القانونيّة والمؤسّسيّة لتطبيق حوكمة الشّركات. كما وضعَت "لجنة بازل للرّقابة المصرفيّة" مجموعةً من المعايير الّتي تحكمُ التّطبيق السّليم للحوكمة. كما قامَت "مؤسّسة التّمويل الدّوليّة (IFC)" بتحديد مجموعة من المبادئ للحوكمة. الأمر الّذي سوف نتطرَّق له كما يلي:

١- إنَّ مبادئ منظّمة التّعاون الإقتصاديّ والتّنمية بشأن حوكمة الشّركات تتمحورُ حول: ضمان وجود أساسٍ لإطارٍ فعّالٍ لحوكمة الشّركات؛ حقوق المساهمين والوظائف الرّئيسيّة لأصحاب حقوق الملكيّة؛ المعاملة المتساوية للمُساهمين؛ دَور أصحاب المصالح؛ الإفصاح والشّفافيّة؛ ومسؤوليّة مجلس الإدارة.

٢- معايير لجنة بازل للرّقابة المصرفيّة

أصدَرَت "لجنة بازل للرّقابة المصرفيّة"[١] عدّة أوراق عمل حول مواضيع مُحدَّدة حيث تمَّ التّركيز فيها على أهمّيّة الحوكمة المؤسّسيّة. وتشملُ هذه الأوراق ما يلي: مبادئ إدارة مخاطر معدَّل الفائدة (سبتمبر/ أيلول

---

[١] لجنة بازل للرّقابة المصرفيّة: (BCBS: Basel Committee on Banking Supervision)

إنَّ "لجنة بازل للرّقابة المصرفيّة" هي لجنة من هيئات الرّقابة المصرفيّة الّتي أنشأها محافظو البنوك المركزيّة لمجموعة الدّول العشرة في العام ١٩٧٤. وسّعت اللّجنة عضويّتها في العام ٢٠٠٩، ثمَّ مرّة أخرى في العام ٢٠١٤. في العام ٢٠١٩، أصبحت تتكوّن من ٤٥ عضوًا من ٢٨ ولاية، تتألّف من البنوك المركزيّة والسّلطات المسؤولة عن التّنظيم المصرفيّ. تتكوّن "لجنة بازل للرّقابة المصرفيّة" من كبار ممثّلِي السّلطات الرّقابيّة المصرفيّة والمصارف المركزيّة في الأرجنتين وأستراليا وبلجيكا والبرازيل وكندا والصّين وفرنسا وألمانيا ومنطقة هونغ كونغ الإداريّة الخاصّة والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان وكوريا ولوكسمبورغ والمكسيك وإيرلندا وروسيّا والسعوديّة وسنغافورة وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسّويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة الأميركيّة.

"التّرجمة العربيّة للمبادئ الأساسيّة للرّقابة المصرفيّة الفعّالة الصّادرة عن لجنة بازل للرّقابة المصرفيّة سبتمبر ٢٠١٢"، اللّجنة العربيّة للرّقابة المصرفيّة، صندوق النّقد العربيّ، أمانة مجلس محافظِي المصارف المركزيّة ومؤسّسات النّقد العربيّة، ٢٠١٤، ص ١.

https://www.bis.org/publ/bcbs230_ar.pdf; Consulted on: 25/10/2022; 18:30 p.m

١٩٩٨)؛ تحسين شفافيّة البنك (سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨)؛ إطار لنُظم الرّقابة الدّاخليّة في المُنظّمات البنكيّة (سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨)؛ ومبادئ إدارة مخاطر الإئتمان (مايو/ آيّار ١٩٩٨).

٣- معايير "مؤسّسة التّمويل الدّوليّة" (IFC)

وضَعت "مؤسّسة التّمويل الدّوليّة"[١] التّابعة للبنك الدّوليّ، في العام ٢٠٠٣، قواعد ومعايير عامّة تراها أساسيّة لدعم الحوكمة في المؤسّسات على تنوّعها، سواء كانت ماليّة أو غير ماليّة، وذلك على مستوياتٍ أربعة كالتّالي: المُمارسات المقبولة للحكم الجيّد؛ خطوات إضافيّة لضمان الحكم الجيّد الجديد؛ إسهامات أساسيّة لتحسين الحكم الجيّد محلّيًّا؛ والقيادة.

إستنادًا إلى كلّ ما تقدَّم، يُمكننا القول إنَّ الحوكمة تُشكّلُ ركنًا أساسيًّا في تحقيق أهداف التّنمية الشّاملة والمُستدامة. من هنا، تبرز الحاجة إلى التّوسّع في مفهوم الأمن البشريّ والتّركيز على أهمّيّته كحجر أساسٍ لجميع إصلاحات الحوكمة. كما أنَّ بناء أيّ إستراتيجيّة مجدية وفعّالة لتفعيل الحوكمة يتطلَّبُ أنْ يُؤخذ في الحسبان أنَّ السّلام والتّقدّم في الأبعاد المختلفة لأهداف التّنمية المُستدامة هما أمران حاسمان لٱستعادة الثّقة في الحكومة والمؤسّسات العامّة، وبالتّالي في تعزيز حوكمة تقنيّة المعلومات وحوكمة الإنترنت وحوكمة الشّركات.

إلاّ أنَّ كلّ ما تقدَّم لا يزالُ يطرحُ الإشكاليّة المُتعلّقة بمعرفة ما مدى مفاعيل الحوكمة، ولا سيّما لجهة العوامل المُتعلّقة بالمساواة والإدماج والتّمكين وغيرها، الّتي تُساهمُ مساهمةً فعّالةً في تعزيز الحوكمة. الأمرُ الّذي خصَّصنا لدراسته القسم الثّاني من هذا البحث.

○ القسم الثّاني: في مفاعيل الحوكمة

• تمهيد وتقسيم:

يشهدُ عصرنا الرّاهن نموًّا متزايدًا لعدم المساواة حيث التّفاوت الإقتصاديّ والإجتماعيّ الآخذ في الإتّساع وأوجه القصور في الحوكمة وأنظمة الحكم السّريعة والمُتنازع عليها والمؤسّسات الضّعيفة والتّحوّلات السّياسيّة غير المؤكّدة والتّنافس على الموارد وموروثات العنف والتّوتّرات الإجتماعيّة الأخرى الّتي تُشكّلُ أسبابًا لٱندلاع النّزاع المُتكرّر.

لذا، فإنَّ الظّواهر- المذكورة أعلاه- المُعقّدة والمُترابطة في كثيرٍ من الأحيان، تتطلَّب تناولَ مسألة بناء السّلام ومنع نشوب النّزاعات من منظورٍ مُتعدّد الأبعاد. ومع الأخذ في الإعتبار تعدّد أسباب النّزاعات، يُمكن تصنيف الأسباب الجذريّة إلى ثلاث فئاتٍ كبيرةٍ: الأسباب الدّاخليّة أو الوطنيّة (بما في ذلك ضعف الحوكمة وعدم المساواة والإقصاء وغيرها)؛ الأسباب الخارجيّة أو تلك المُتعلّقة بالجغرافيا السّياسيّة الدّوليّة والتّحدّيات

[١] لقد تناولنا دراسة الموضوع المُتعلّق بـ "مؤسّسة التّمويل الدّوليّة" في الفصل الأوّل في الباب الأوّل من القسم الأوّل من هذا البحث. لذلك، فإنّنا نُحيلُ إليه منعًا للتّكرار.

المُلازمة الّتي تُواجه نظام الحوكمة الدّوليّ. أخيرًا وليس آخرًا، الأسباب الطّبيعيّة (الكوارث الطّبيعيّة، تغيّر المناخ، الأوبئة، التّصحّر وغيرها).

هذا وتقتضي الوقاية الفعّالة إعتماد القواعد الموجَّهة للحوكمة الّتي تستندُ إلى نهجٍ جديدٍ من التّفكير، نهج يُنتجُ أفكارًا قادرةً على تصميم آليات تسمحُ لمختلف الأدوات والوسائل الوقائيّة والدّبلوماسيّة والأمنيّة والوساطة، وبشكلٍ أساسيّ التّنمية المستدامة الإدماجيّة، بالعمل بقدرٍ أكبر من التّعاون وبطريقةٍ إستباقيّةٍ لمنع نشوب النّزاعات العنيفة على نحوٍ مُستدامٍ. الأمر الّذي خصّصنا لدراسته القسم الثّاني من البحث الحالي وذلك بعد تقسيمه إلى بابين على النّحو الآتي:

الباب الأوّل: في أهداف الحوكمة

الباب الثّاني: في القواعد الموجَّهة للحوكمة

• الباب الأوّل: في أهداف الحوكمة

▪ تمهيد وتقسيم:

لقد شهدَت العقودُ الماضية إطلاق حملات لمحاولة تحقيق النّمو الإقتصاديّ والتّخفيف من حدّة الفقر. وعلى رغم أهمّيّة هذه الحملات إلاّ أنّها لم تمنع إندلاع النّزاعات. فهل يتطلّب منع العنف الإبتعاد عن السّياسات الإقتصاديّة والإجتماعيّة الّتي يُنادى بها تقليديًّا لإيجاد حلول أكثر فعاليّة وشموليّة من خلال تعزيز الحوكمة وٱعتماد سياسات الإقتصاد الكلّيّ المُعدَّلة والإصلاحات المؤسّسيّة في وظائف الدّولة الأساسيّة وسياسات إعادة التّوزيع الأكثر عدلاً؟

وبالتّالي ما هو الدّور الّذي يُمكن أنْ تُؤدّيه منظّمات المُجتمع المدنيّ في تفعيل الحوكمة؟ ما هو نوع العقد الإجتماعيّ والعلاقات بين المُجتمع والدّولة لمنع النّزاعات؟

أسئلة هامّة إرتأينا الإجابة عليها في الباب الحلي ضمن الفصليين التّاليين على الشّكل الآتي:

الفصل الأوّل: في خصائص الحوكمة

الفصل الثّاني: في مصادر مخاطر عدم الإستقرار السّياسيّ

▪ الفصل الأوّل: في خصائص الحوكمة

إنَّ التّحدّيات الخطيرة الّتي تُواجهها بعض المناطق في العالَم تُؤدّي إلى مزيدٍ من عدم الإستقرار السّياسيّ. وتأتي هذه التّحدّيات نتيجةً للمشاكل الهيكليّة القائمة والقضايا النّاشئة؛ إذ إنَّ إصلاحات الحوكمة وضعف المُساءلة والفعاليّة المؤسّسيّة فضلاً عن شبه غيابٍ لمبادئ حكم القانون وبطالة الشّباب والتّطرّف العنيف والجريمة المُنظّمة كلّها عوامل تُؤثّر سلبًا وبشكلٍ متزايدٍ على إتّجاهات التّنمية ونتائجها. وتتمثّل إحدى نقاط القوّة مثلاً في المنطقة العربيّة في إنتاج النّفط وتصديره والّذي إلى جانب كونه يُوفّرُ مصدرًا مهمًّا للدّخل لمُنتجي

النّفط في المنطقة عينها فهو يُحافظ أيضًا على أهمّيّتها الجيوسياسيّة. غير أنَّ أزمة المناخ[1] والمصادر التّنافسيّة النّاشئة للطّاقة المُتجدّدة والتّكنولوجيّات المُبتكرة تزيد من أهمّيّة الإنتقال التّدريجيّ إقتصاديًّا بعيدًا عن هذا المورد الوحيد.

▪ الفصل الثّاني: في مصادر مخاطر عدم الإستقرار السّياسيّ

لقد سَبَقَ وأوضحنا أنَّ أزمة المناخ والمصادر التّنافسيّة النّاشئة للطّاقة المُتجدّدة والتّكنولوجيّات المُبتكرة تزيد من أهمّيّة الإنتقال التّدريجيّ إقتصاديًّا بعيدًا عن هذا المورد الوحيد. وهذه الإتّجاهات هي الّتي ستؤسّسُ فِعليًّا السّياق الأكبر لتقييم المخاطر والّذي سيتمُّ ٱستعراضُها في ما يلي.

♦ أوّلاً: الأداء الإقتصاديّ وعدم المساواة

هناك سلسلة من المؤشّرات الإقتصاديّة الّتي ترتبط بعدم الإستقرار والمخاطر. فمؤشّر مدركات الفساد لعام ٢٠١٨ يرسمُ صورة قاتمة للوضع في المنطقة العربيّة. ومع متوسّط درجة يبلغ ٣٩، تحتلّ المنطقة العربيّة مرتبة أدنى من الأميركيّتين ومناطق آسيا والمحيط الهادئ، وهي بالكاد أفضل من أفريقيا – جنوب الصّحراء وبعض البلدان في أوروبّا الشّرقيّة[2]. ويُؤدّي عدم الرّضى عن أداء الحكومة الإقتصاديّ دَورًا مهمًّا في بداية التّظاهر والتّجمّعات وبطالة الشّباب وعدم المساواة والتّضخّم. ولعلَّ أهمّ ما في الأمر أنَّه ينبغي ألاّ يُنظر إلى الأداء الإقتصاديّ بٱعتباره عامِلاً عدديًّا، بل كعاملٍ يتميَّز بمعنى إيجابيّ في الهويّة الوطنيّة والرّفاهيّة بين المواطنين عمومًا.

♦ ثانيًا: التّشدّد والتّعصّب العنيف

---

[1] عن التّغيّر المناخيّ والآثار النّاتجة عن الإحتباس الحراريّ، إنعقدَ مؤتمر الأمم المتحدة للتّغيّر المناخيّ ٢٠٢١، المعروف أيضًا بإسم COP26 وهو مؤتمر الأمم المتّحدة السّادس والعشرون للتّغير المناخيّ، في مدينة غلاسكو الإسكتلنديّة في الفترة بين ٣١ تشرين الأوّل/ أكتوبر و١٢ تشرين الثّاني/ نوفمبر ٢٠٢١ برئاسة المملكة المتحدة.

The 2021 United Nations Climate Change Conference, also known as COP26, is the 26th United Nations Climate Change conference. https//www.news.un.org/ar/story;

https//www.news.un.org/ar/story; Consulted on: 26/10/2022; 16:00 p.m

[2] Transparency International, 2019, Middle East and North Africa: Corruption continues as institutions and political rights weaken; Available at:

https://www.transparency.org/en/news/regional- analysis- mena; Consulted on: 26/10/2022; 17:00 p.m.

وأيضًا: التّقرير الرّابع حول الحوكمة في الدّول العربيّة، المساواة، الإدماج والتّمكين: أدوات فعّالة لمنع نشوب النّزاعات، الأمم المتّحدة، اللّجنة الإقتصاديّة والإجتماعيّة لغربيّ آسيا(ESCWA) ، الأمم المتّحدة– بيروت، ٢٠٢٢؛E/ESCWA/ CL6.GCP/2021/1

منشور على الموقع الإلكترونيّ للإسكوا http://www.unescwa.org؛ ت.ز: ٢٠٢٢/١٠/٢٦؛ ١٣:٣٠ ب.ظ.

منذ العام ٢٠٠٢، تصاعدَ مستوى التّشدّد والتّطرّف العنيف[١] في عدّة مناطق في العالَم بشكلٍ خطيرٍ ولأسبابٍ سياسيّةٍ وجيوسياسيّةٍ إتّسعَ نطاقهما وإنتشارهما.

يجب التّمييز بين المُصطلحين: فالتّشدّد (أو الرّاديكاليّة)[٢] من حيث التّعريف ليس عنيفًا بعد، بل هو عمليّة تبنّي لآراء تختلف عن آراء الأغلبيّة. لكن ما إنْ يتبنّى الفردُ القناعة بأنَّ العنف هو أداة شرعيّة لفرض هذه الآراء حتّى يبدأ الحديث عن التّطرّف. وينطوي التّشدّد على مخاطر التّطرّف العنيف. وفي غياب آليات وقائيّة بين مرحلتي التّشدّد والتّطرّف، يُصبح خطر ظهور الأخير أكبر بكثيرٍ. ويترافقُ التّطرّف العنيف أو الإرهاب[٣] بدَوره مع مجموعةٍ كاملةٍ من المخاطر، بما فيها الإنكماش الإقتصاديّ وعدم الإستقرار السّياسيّ والتّكاليف المُرتفعة المُترتّبة على قطاعَي الأمن والرّعاية الصّحّيّة؛ هذا فضلاً عن الآثار النّفسيّة والإجتماعيّة.

♦ ثالثًا: الجريمة المُنظّمة

تُعتبَرُ الجريمة المُنظّمة ظاهرةً مُتغيّرةً ومرنةً. إنَّ العديد من فوائد العولمة، مثل سهولة وسرعة الإتّصال وحركة الأموال والسّفر الدّوليّ قد أتاحت فرصًا للجماعات الإجراميّة المُنظّمة عَبْرَ الوطنيّة لكي تزدهرَ وتتنوّعَ وتتوسعَ في أنشطتها. وقد تطوّرت الجماعات الإجراميّة التّقليديّة الّتي تعتمدُ على وجودها الجغرافيّ أو تمَّ ٱستبدالها جزئيًّا بشبكاتٍ أصغر حجمًا وأكثر مرونة ذي فروعٍ تحت سلطاتٍ قضائيّةٍ مُختلفةٍ. من المُمكن تواجد الضّحايا والمشتبه فيهم والجماعات الإجراميّة المُنظّمة وعائدات الجريمة في العديد من الدّول خلال فترة

---

[١] لا يُوجَدُ تعريفٌ مُتّفقٌ عليه دوليًّا للتّطرّف العنيف. فالمفهوم الأكثر شيوعًا للمُصطلح هوأنَّه يُشيرُ إلى معتقداتٍ وأفعال الأشخاص الّذين يدعمونَ أو يستخدمونَ العنف لتحقيق غايات إيديولوجيّة، أو دِينيّة، أو سياسيّة. ويشملُ ذلك الإرهاب وغيره من أشكال العنف الطّائفيّ والمُرتبط بدوافع سياسيّة. كذلك يُحدّد "التّطرّف العنيف" عادةً عدوًّا، أو أعداء، يُشكّلونَ موضوع كراهيّة وعنف. والأساس المفاهيميّ للتّطرّف العنيف هو أنَّه لجوءٌ إلى ٱستخدام العنف بدوافع إيديولوجيّة ويقومُ على نظريّات المؤامرة.

منع التّطرّف العنيف من خلال التّعليم– دليل لصانعي السّياسات، UNSCO، ٢٠١٧، ص ١٩. منشور على الموقع الإلكتروني للأونيسكو:
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000247764_ara; Consulted on: 27/10/2022; 19:00 p.m

[٢] يُمكن تعريف "الرّاديكاليّة" بطرقٍ متنوّعةٍ تبعًا للظّرف السّائد؛ ففي سياقاتٍ مُعيّنةٍ، قد يُشيرُ، بكلّ بساطةٍ، إلى "مَنْ يُريدُ التّسبّبَ بتغييرٍ سياسيّ". وفي سياق الجهود الرّامية إلى منع التّطرّف العنيف، يُستخدَمُ مُصطلح "الرّاديكاليّة" بشكلٍ شائعٍ لوصف العمليّات الّتي يعتمدُ الشّخص، من خلالها، وجهات نظر أو ممارسات متطرّفة إلى حدّ تشريع إستخدام العنف". والمفهوم السّياسيّ هنا هو عمليّة تبنّي العنف.

منع التّطرّف العنيف من خلال التّعليم– دليل لصانعي السّياسات، مرجع سابق، ص ٢٠.

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000247764_ara

Muro, Diego, 2016. What Does Radicalisation Look Like? Four Visualisations of Socialisation into Violent Extremism (December). Available at:
https://www.cidob.org/es/publicaciones/serie_de_publicacion/notes_internacionals/n1_163/what_does_radicalisation_look_like_four_visualisations_of_socialisation_into_violent_extremism; Consulted on: 27/10/2022; 20:00 p.m

[٣] يُشيرُ "الإرهابُ" إلى إستراتيجيّةٍ مُعيّنةٍ مُعتمَدَةٍ لتحقيق غاية سياسيّة. ويتّصفُ بخلق الخوف وٱستغلاله بصورةٍ مُتعمَّدَةٍ كوسيلةٍ لتحقيق غايةٍ ما. وهو يُشكّلُ أحد أفدح الأخطار الّتي تُهدّدُ السّلامَ والأمنَ الدّوليّين، وشكلاً من أشكال التّطرّف العنيف.

التّقرير الرّابع حول الحوكمة في الدّول العربيّة، المساواة، الإدماج والتّمكين: أدوات فعّالة لمنع نشوب النّزاعات، مرجع سابق، ص ١٩ و ٢٠.
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000247764_ara: Consulted on: 27/10/2022; 21:00 p.m

التّحقيق. وعلاوة على ذلك، تُؤثّر الجريمة المُنظّمة على جميع الدّول سواء كانت بلاد عرضٍ أو عبورٍ أو طلبٍ. وعلى هذا النّحو، تُشكّلُ الجريمة المُنظّمة الحديثة تحدّيًا عالميًّا يجب مواجهته من خلال إستجابة عالميّة متضافرة.

وتُعدُّ إتّفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المُنظّمة عَبْر الوطنيّة الصّكّ الدّوليّ الرّئيسيّ في مكافحة الجريمة المُنظّمة عَبْرَ الوطنيّة[1]. كما تُشكّلُ الشّبكات غير الشّرعيّة تحدّيًا ضمنيًّا لأيّ دولةٍ ولأسبابٍ مُتعدّدةٍ. وعلى رغم أنّها، بحدّ ذاتها، تُجسّدُ أحد عوارض سيطرة الدّولة وحكم القانون، فإنّها تُقوّضُ الهيكليّات الموجودة أيًّا كانت بسبب إرتفاع مستوى الفساد وتوسّع المساحات غير الخاضعة للسّلطة والطّريقة الّتي تلتفّ بها الإقتصادات غير المشروعة على موارد الدّولة. وتزدادُ قوّة شبكات تهريب المُخدِّرات، وبخاصّةٍ مع تزايد إستهلاكها بين الشّباب وتواطؤ هذه الشّبكات مع المُتطرّفين العنيفين حيث يتمّ الجمع بين تجارة المُخدِّرات والأسلحة.

♦ رابعًا: نشوب النّزاعات

يُمثّلُ النّزاع عقبة رئيسيّة أمام السّير بركب التّنمية. وينبغي أنْ يكونَ في صلب تنفيذ خطّة عام ٢٠٣٠. فقد أدّت النّزاعات والإضطرابات إلى توقّف مسار التّقدّم الّذي أحرزته التّنمية في العقود السّابقة. فهو يُؤثّرُ على جميع جوانب التّنمية، يزيدُ من الفقر والجوع وسوء التّغذية ويحدُّ من الوصول إلى التّعليم والخدمات الأساسيّة الأخرى مصحوبًا برفع منسوب التّمييز والإقصاء الإجتماعيّ. لهذه الآثار المُباشرة عواقب وخيمة وطويلة الأجل على التّنمية البشريّة، بينما تواجه المنطقة العربيّة تحدّيّات مؤسّسيّة مزمنة من حيث الهيكليّة والتّمويل والقدرات؛ ما يجعل المؤسّسات العامّة غير قادرة على الإستجابة لٱحتياجات المواطنين وتوقّعاتهم. ويرتدي إدراج الهدف السّادس عشر من أهداف التّنمية المستدامة في خطّة عام ٢٠٣٠، الرّامي إلى دعم المُجتمعات السّلميّة والإدماجيّة كما سَبَقَ وأوضحنا ذلك، أهمّيّة كبرى لأنّه يُشيرُ إلى الإدراك بأنَّ السّلمَ والأمنَ أمران حاسمان للقضاء على الفقر ودفع عجلة التّنمية المُستدامة، من حيث الإنتقال من النّهج التّقليديّ لإنهاء الحروب والحدّ من العنف إلى التّركيز على الدّوافع المحتملة لنشوب الحرب، بما فيها المؤسّسات الضّعيفة وغير الخاضعة للمُساءلة، الفساد والرّشوة، الشّفافيّة وغياب الحرّيّات الأساسيّة وصنع القرار التّشاركيّ. ويتطلّب هذا النّهج الإدماجيّ إستجابةً مُتكاملةً لا تتعامل مع نتائج وتحدّيّات النّزاع أو حالات ما بعد النّزاع فحسب، بل تضعُ الأسباب الّتي أدّت إلى نشوب النّزاع المُسلّح في المقام الأوّل.

---

[1] إعتُمِدَت إتّفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المُنظّمة عَبْر الوطنيّة بموجب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم ٢٥/٥٥ المُؤرَّخ في ١٥ تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

منشورة على الموقع الإلكترونيّ لمكتب الأمم المتّحدة الإقليميّ المعنيّ بالمُخدِّرات والجريمة للشّرق الأوسط وشمال أفريقيا (UNODC: United Nations Office on Drugs and Crime)

https://www.unodc.org/romena/ar/organized-crime.html; Consulted on: 28/10/2022; 22:30 p.m

من هنا، تبرز الحاجة إلى وضع أطرٍ جديدةٍ لمُعالجة مسألة منع نشوب النّزاعات وتحدّيات التّنمية بطريقةٍ مُتكاملةٍ وكذلك إلى إجراء مُراجعة على المستويَين المؤسّسيّ والعمليّ لنظام الحوكمة الدّوليّ مع التّركيز على فهم التّعقيدات والتّحدّيات النّاشئة والخصائص الكامنة وراء النّزاعات بأعتبارها من السّمات الحيويّة للهيكليّة الفعّالة لحفظ السّلام ومنع نشوب النّزاعات.

وعلى رغم توفّر مجموعةٍ متنوّعةٍ وغنيّةٍ من الخبرات والدّراية المُتعلّقة ببناء المؤسّسات لمنع نشوب النّزاعات، تبقى المبادرات مُجزّأة ومُكرّرة، والجهود غير مُكمّلة فيما تُشكّلُ حاجة الحكومات إلى تحديد أولويّات الموارد وتخصيصها بالشّكل المُناسب عقبةً ذات وجهَين على المستويَين التّقنيّ والسّياسيّ:

على المستوى التّقنيّ، هناك قدرة محدودة ومُتكرّرة للتّنفيذ بين الوكالات الحكوميّة (أدوات وبيانات لتصميم السّياسات والقوانين واللّوائح ورصدها). يُضاف إلى ذلك نقص التّمويل والمهارات التّقنيّة النّاتجين عن عدم كفاية الموارد البشريّة أو التّناوب المُتكرّر للموظّفين الّذي يُقلّلُ من القدرة على تنفيذ نماذج التّنمية المُعزّزة لمنع نشوب النّزاعات ورصدها.

أمّا على المستوى السّياسيّ، فيتمّ إستبعاد العديد من أصحاب المصلحة من عمليّات الحوكمة وصنع القرار، من بين أمورٍ أخرى، ما يتركُ مساحةً محدودةً أو معدومةً للأفراد والدّوائر الإنتخابيّة من مختلف قطاعات المُجتمع للمُساعدة في تحديد الحلول المُتماسكة لمنع نشوب النّزاعات وتنفيذها.

تُمثّلُ المؤسّسات الإداريّة القادرة والفعّالة شرطًا أساسيًّا مُسبقًا لمنع نشوب النّزاعات. من وجهة نظرٍ مثاليّةٍ، على هذه المؤسّسات ضمان توفير الخدمات العامّة الأساسيّة، بما فيها التّعليم والرّعاية الصّحّيّة العالية الجودة والمياه والصّرف الصّحّيّ والكهرباء لجميع السّكّان، مع التّأكيد على شمل جميع الفئات. بهذه الطّريقة، يُمكن للإدارة العامّة التّخفيف من حدّة النّزاع من خلال توفير معاملة عادلة ومُتساوية للجميع بغضّ النّظر عن العرف أو الدِّين أو منطقة السّكن أو الجنس أو العمر. كما يجب أنْ تقومَ مهمّة الجيش والأجهزة الأمنيّة والشّرطة على تقديم الخدمات وتوفير الحماية لجميع السّكّان من التّهديدات المُحتملة، الدّاخليّة والخارجيّة، على حدّ سواء، وضمان الحلّ السّلميّ للنّزاع بطريقةٍ مُحايدةٍ. وتُعَدُّ نزاهة المحاكم والسّلطة القضائيّة من أبرز المتطلّبات الأساسيّة للتّنمية الإقتصاديّة والإجتماعيّة المُستدامة، ممّا يضمن معاملة جميع الأفراد على قدم المساواة أمام القانون في نظام حكمٍ إدماجيّ قائمٍ على سيادة القانون.

♦ خامسًا: مستوى الفساد في القطاع العامّ

يعملُ الفسادُ على تقويض القِيَم الإجتماعيّة الأساسيّة، يُهدّدُ حكم القانون ويُضعف الثّقة بالمؤسّسات السّياسيّة. كما أنَّه يخلق بيئة أعمالٍ لا يزدهرُ فيها سوى الفساد. ويتجلّى عدم كبح الفساد في الهدر الكبير للموارد المحلّيّة. الأمر الّذي يُشكّل عقبةً رئيسيّةً أمام الجهود المبذولة للنّهوض بالتّنمية المُستدامة. لذلك، من الأهمّيّة بمكانٍ تقديم نهج أكثر تماسكًا تجاه تعميم الجهود لمكافحة الفساد في كلّ من القطاعَين العام والخاصّ والعمل على تعزيز الإصلاحات المؤسّسيّة وإعادة توظيفها في إتّجاه التّنمية المُستدامة الشّاملة. وتُشكّل معالجة

الفساد تحدّيًا صعبًا ينطوي على عددٍ كبيرٍ من المخاطر والممارسات على مستوياتٍ مختلفةٍ. على هذا النّحو، يجب أنْ تستندَ جهود مكافحة الفساد إلى تحليلاتٍ جريئةٍ تُصاحبها إجراءات مُصمّمة خصّيصًا لمعالجة مشاكل مُحدَّدة.

- **سادسًا: النّزوح**

يُعتبرُ نزوح السّكّان في المنطقة العربيّة مثلاً، بمَنْ فيهم اللاّجئين والنّازحين داخليًّا، من بين أكثر النّتائج المأساويّة للنّزاع المُستمرّ وعدم اليقين.

إنطلاقًا ممّا تقدَّم، فإنَّ مؤسّسات الدّولة تُواجه الأزمات بشكلٍ مُتزايدٍ من حيث الهيكليّة والتّمويل وقدرتها على الإستجابة لٱحتياجات المواطنين وتوقّعاتهم وتطلّعاتهم. وقد أدّى الإفتقار إلى الشّفافيّة والمُساءلة والمُمارسات الفاسدة وعدم الكفاءة إلى خلق ديناميّةٍ خطيرةٍ أدّت إلى تآكل الثّقة في المؤسّسات العامّة ونظام الحوكمة وتقويض الكثير من جوانب العقد الإجتماعيّ. من هنا، تبرز أهمّيّة تفعيل القواعد الموجَّهة للحوكمة. الأمرُ الّذي سنتولّى دراسته في الباب التّالي.

• الباب الثّاني: في القواعد الموجَّهة للحوكمة

- **تمهيد وتقسيم:**

يُركّزُ البحثُ الحالي على الموضوع الشّامل للحوكمة القائمة على أنظمة حكمٍ إدماجيّةٍ وخاضعةٍ للمُساءلة تضمن المساواة والإدماج والعدالة الإجتماعيّة للحؤول دون نشوب النّزاعات العنيفة. لذا، يتحتّم على المناطق الّتي تشكو من سوء الحوكمة أنْ تُبادرَ إلى القيام بإصلاحاتٍ عميقةٍ وبعيدة المدى على المستويات المؤسّسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة والسّياسيّة، يُضاف إليها نهج الأمن البشريّ الّذي يُعتبرُ ضرورة لخلق بيئة مؤاتية لتحقيق رفاهيّة الأفراد؛ على أنْ تستندَ هذه البيئة إلى مبادئ المساواة والإدماج والتّمكين الحقيقيّ للمواطنين من أجل الصّالح العامّ في المُجتمع ككلّ.

من هنا، تبرزُ أهمّيّة إلقاء الضّوء على ماهيّة القواعد الموجَّهة للحوكمة (الفصل الأوّل) ومظاهر تلك القواعد (الفصل الثّاني).

▪ الفصل الأوّل: في ماهيّة القواعد الموجَّهة للحوكمة

تُؤدّي المستويات المرتفعة من عدم المساواة إلى نشوب النّزاعات العنيفة والتّطرّف وإلى تجنيد وتعبئة الإرهابيّين، وما يُشكّلُ تهديدات طويلة الأجل للتّنمية المُستدامة ولتوفير الخدمات العامّة، بما فيها الوصول إلى الموارد الطّبيعيّة والتّعليم.

أمّا مفهوم الإدماج فيُمكن تفسيره بأنَّه المساواة في الحصول على الخدمات والفرص الإقتصاديّة والإجتماعيّة والتّمثيل والمُشاركة السّياسيَّين وتوفير الأمن والعدالة للجميع والموارد الطّبيعيّة لصالح المواطنين من دون إستبعادٍ أو محاباةٍ. وهو مُؤشّرٌ مُتعدّد الأبعاد لكيفيّة تقاسم المُجتمع للموارد والسّلطة وعائدات النّمو للحدّ من أوجه عدم المساواة القائمة والتّفاوت الهيكليّ للظّروف وفي الفرص على جميع المستويات، سواء على أساس الجنس أو العمر أو العرق أو الإنتماء الإثنيّ أو السّياسيّ أو الدِّينيّ أو الإقليميّ أو الحضريّ مقابل الرّيفيّ[١].

وفي المجال السّياسيّ، يُشيرُ الإدماج إلى هيكليّةٍ مؤسّسيّةٍ تتمّ من خلالها مشاركة السّلطة. وهو مُرتبطٌ بقدرة الأفراد على المشاركة الفعّالة في عمليّات صنع القرار السّياسيّ والشّأن العامّ.

وفي هذا الصّدد، يتمّ التّأكيد بشكلٍ مُتزايدٍ على مفهوم التّمكين بأعتباره ضرورة حتميّة لتحقيق السّلام والتّنمية المُستدامة. وتُعتبرُ مشاركة المواطنين في الحياة المدنيّة عاملاً مُساعدًا على تعزيز النّظرة الإيجابيّة تجاه مستقبلهم وقدرتهم على العمل معًا لإدارة التّحدّيات، وبالتّالي لمنع إندلاع النّزاعات العنيفة.

▪ الفصل الثّاني: في مظاهر القواعد الموجَّهة للحوكمة

للقواعد الموجَّهة للحوكمة عدّة مظاهر. سوفُ نستعرضُ أبرزها كما يلي:

♦ أوّلاً: عدم المساواة والتّنمية

يُشكّلُ دَور المساواة في التّنمية الإقتصاديّة والتّغيير السّياسيّ مسألةً مركزيّةً في تحديد أنماط النّمو المتفاوتة والنّتائج المؤسّسيّة في جميع أنحاء العالَم. وتُعتبرُ الحكومات القويّة، بوجود مؤسّساتٍ فعّالةٍ وخاضعةٍ للمُساءلة ومستوياتٍ عاليةٍ من إنفاذ القوانين والإجراءات التّنظيميّة واللاّمركزيّة الماليّة والخدمة المدنيّة الّتي تستندُ إلى معيار الجدارة، مفتاحَ السّلام والأداءَ الإقتصاديّ على المدى الطّويل.

وتُسهّل المستويات العالية لعدم المساواة التّطرّف العنيف وتجنيد الإرهابيّين وحشدهم؛ ما يُشكّل تهديدات طويلة الأجل لتوفير الخدمات العامّة، بما فيها الوصول إلى الموارد الطّبيعيّة والتّعليم. كما تُؤكّدُ أهداف التّنمية المُستدامة الّتي تبنّتها الأمم المتّحدة على أهمّيّة المساواة البيئيّة والمساواة في الوصول إلى حكم القانون، حيث إنَّ المساواة في التّوزيع هي عنصرٌ محوريٌّ في أهداف التّنمية المُستدامة. وتُعتبرُ جودة الخدمات العامّة ومساءلة المؤسّسات وفعاليّتها في تقديم الخدمات ذات دَورٍ فعّالٍ في منع النّزاع وإدخال سياسات مؤيّدة للمساواة[٢].

---

[1] United Nations and World Bank, 2018. Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. Washington, D.C.: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1162-3, p. 8. Available at: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/28337; Consulted on: 29/10/2022; 15:00 p.m

[٢] إعادة-التّفكير-في-اللاّمساواة-في-البلدان-العربيّة، الإسكوا: E/ESCWA/EDID/2019/2
https://www.unescwa.org/ar/publications; Consulted on: 29/10/2022; 12:30 p.m

تجدر الإشارة إلى أهمّيّة الحاجة إلى تجاوز الحلول المؤقّتة لمعالجة الأسباب الجذريّة لتحدّيّات التّنمية المُستدامة، والّتي تعتمد بشكلٍ حاسمٍ على تحقيق هدفين إستراتيجيّين، وهما الإستفادة من تضخّم عدد الشّباب من خلال التّحوّل الهيكليّ وإصلاح المؤسّسات، وهو في حدّ ذاته شرطٌ أساسيٌّ للتّحوّل الهيكليّ. إضافةً إلى ذلك فإنَّ من شأن الحوكمة الرّشيدة أنْ تستهدفَ تصميم السّيايات الحكيمة الّتي تشملُ بشكلٍ فعّالٍ المحرومين وتحدّ من الفقر وعدم المساواة، والعمل بصورةٍ متزامنةٍ على ضمان إقتصادٍ تنافسيّ قادرٍ على إستيعاب الإستفادة من رأس المال البشريّ الوفير. وكلّ ذلك من شأنه أنْ يدعمَ الإستقرار السّياسيّ ويُعزّز التّنمية البشريّة والنّمو الإقتصاديّ.

وهنا، تبرز المسألة المُتعلّقة بالتّحدّيّات من حيث المساواة بين الجنسَين. فلا يزال عدم المساواة بين الجنسَين يُمثّلُ قضيّةً خطيرةً، ولا سيّما في المنطقة العربيّة. ومن شأن إدماج النّساء وتذليل الحواجز الّتي تحولُ دون مشاركة المرأة في الإقتصادات الوطنيّة أنْ يُمثّلا دفعًا للنّمو الإقتصاديّ والتّنمية الإجتماعيّة والإقتصاديّة الإدماجيّة ومكسبًا للمُجتمع ككلّ. وفقًا للمؤشّر العالَميّ بين الجنسَين لعام ٢٠١٨ الّذي أنشأه المنتدى الإقتصاديّ العالَميّ، تُعَدُّ منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا)[١] الأسوأ أداءً من حيث تحقيق المُساواة بين الجنسَين. كما تُعَدُّ المنطقة المذكورة منطقةً متنوّعةً، وتتأثّر بالتّحوّلات الإقتصاديّة والسّياسيّة، ولكنّها تتمتّع بإمكانيّة تحقيق نموّ أكثر وأفضل. ففي عام ٢٠١٨، كانت الفجوة بين الجنسَين في منطقة المينا تبلغُ ٤٠ في المائة (٤٠ %) مقابل متوسّط عالَميّ قدره ٣٢ في المائة (٣٢%) وفقًا لهذا المؤشّر[٢].

وفي لبنان، إلتزمت رئاسة مجلس الوزراء، في العام ٢٠١٧، بوضع خطّة شاملة وتشاركيّة لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن "المرأة والسّلام والأمن". وكُلّفت الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللّبنانيّة[٣] مهمّة وضع أوّل خطّة عملٍ وطنيّةٍ حول القرار المذكور.

وقد أقرَّت الحكومة اللبنانية، بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٢، خطّة العمل الوطنيّة الأولى الخاصّة بلبنان لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ حول المرأة والسّلام والأمن[٤]، التي توفر إطار عملٍ وطنيّ شاملٍ من أجل إستقرار لبنان وأمنه على المدى الطّويل، والّتي تُشكّلُ مدماكًا أساسيًّا لتحقيق أهداف التّنمية المّستدامة للعام ٢٠٣٠. كما توفّرُ الخطة مجموعة من الأدوات والموارد الّتي ترمي إلى المضي قدمًا في مشاركة منهجيّة للمرأة في

---

(1) The Middle East and North Africa (MENA) is a diverse region, affected by economic and political transformations, but with a potential for more and better growth.
https://www-oecd-org.translate.goog/mena; Consulted on: 29/10/2022; 14:30 p.m

(2) For more information about this index, see World Economic Forum (WEF), 2018. The Global Gender Gap Report 2018. Available at WEF_GGGR_2018.pdf (weforum.org)

(٣) أُنشئت الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللّبنانيّة (National Commission for Lebanese Women:NCLW)، بموجب القانون رقم ٧٢٠ الصّادِر في ١٩٩٨/١١/٥. وقد أُوكِلت إليها رسميًّا مهمّة النّهوض بالمرأة ووضع إستراتيجيّة وطنيّة وإعداد خطط عمل وإقامة مشاريع ونشاطات وأبحاث حول قضايا المرأة.

https://nclw.gov.lb/; Consulted on: 29/10/2022; 23:30 p.m

(٤) إعتمدَ مجلس الأمن القرار رقم ١٣٢٥ حول "المرأة والسّلام والأمن" في ٣١ أكتوبر/ تشرين الأوّل عام ٢٠٠٠.
https://www.undp.org/ar/lebanon/news/

المحادثات حول قضايا السّلام والأمن. وهي تُعزّز، في الوقت عينه، حماية النّساء ووجودهنَّ في المراكز القياديّة. كما تنطوي على إرادةٍ سياسيّةٍ جدّيّةٍ لدى الحكومة لدعم مشاركة المرأة في صنع القرار، تصحيح القوانين المُجحفة بحقها ولحمايتها من العنف الّذي قد تتعرَّضُ له.

♦ ثانيًا: الإدماج

يُشيرُ البُعد الإجتماعيّ والإقتصاديّ للإدماج إلى المساواة في الوصول إلى الخدمات العامّة والأراضي والمياه والموارد ألإستخراجيّة، إضافةً إلى الدّخل اللاّئق المضمون من خلال سياسات الإقتصاد الكلّيّ المُعدَّلة لتحقيق النّمو الشّامل، وصولاً إلى عمليّات إعادة التّوزيع. في المجال السّياسيّ، يُمكن أنْ يُشيرَ الإدماج إلى هيكليّةٍ مؤسّسيّةٍ يتمُّ من خلال تقاسم السّلطة ويتعلَّق الأمرُ بقدرة الأفراد على المُشاركة الفعّالة في العمليّات السّياسيّة وبتعزيز مُشاركة المجموعات المُختلفة وتمثيلها في مجال الحوكمة، فضلاً عن توفير الإمكانيّة المُتساوية لتبوّؤ المراكز في السّلطة التّنفيذيّة والشّرطة والجيش.

ومثلما أظهرَت دراسات الإسكوا المُتعدّدة، يمتلكُ سكّان المنطقة العربيّة من فئة الشّباب القدرة على المُساهمة بشكلٍ كبيرٍ في تطبيق خطّة عام ٢٠٣٠. وتحقيقًا لذلك، من الأهمّيّة بمكانٍ، ضمان حقوق الشّباب الّذين تمَّ إقصاؤهم. بعبارةٍ أخرى، يقتضي ذلك منحهم فرصًا متساوية في الحصول على خدماتٍ ذات جودةٍ تشملُ الرّعاية الصّحّيّة والتّعليم والتّوظيف والسّكن وتكنولوجيا المعلومات والإتّصالات وغيرها من الخدمات العامّة، إضافةً إلى القنوات المُناسبة للمُشاركة المدنيّة. وقد ٱستعرضت الدّراسات الأخيرة الّتي أقرّتها الإسكوا[1] الأبعاد الرّئيسيّة لعدم المساواة بين الشّباب في المنطقة العربيّة. فقد أظهرت تلك الدّراسات أنَّ البطالة تُمثّلُ أحد الأسباب الرّئيسيّة لٱنضمام الشّباب إلى الجماعات المُتطرّفة العنيفة.

♦ ثالثًا: التّمكين

كما ذكرنا سابقًا، غالبًا ما تكون الأسباب الجذريّة للنّزاع العنيف نتيجة مزيجٍ مُعقّدٍ من العوامل السّياسيّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة والتّاريخيّة. وفي هذا الصّدد، يتمّ التّأكيد بشكلٍ متزايدٍ على إنتهاج التّمكين لضرورةٍ حتميّةٍ لتحقيق السّلام والتّنمية المُستدامة. وتُظهرُ الأبحاث والتّجارب أنَّ الأفراد المُنخرطين في منظومة الحقوق والواجبات والّذين تُتاحُ لهم فرص المُشاركة هم أكثر قابليّة للمُساهمة في بناء مجتمعاتٍ أفضل، ويميلون إلى إختيار نوعيّة حياةٍ أفضل وإحساسٍ بالرّفاهيّة؛ إذ قد يُؤدّي تشجيع المُشاركة القائمة على المساواة الإجتماعيّة والإدماج إلى تعزيز الصّحّة البدنيّة والعاطفيّة والعقليّة وتقوية العلاقات الإجتماعيّة وتحسين أداء الأفراد وإنتاجيّة العمل. إضافةً إلى ذلك، تُساهمُ مشاركة المواطنين في الحياة المدنيّة، الّتي تتضمَّنُ إعداد جدول الأعمال

(1) ESCWA, 2019 b. The study recommends a set of key policy options to assist Arab Governments in their efforts to invest in youth and enable them to reach their full potential.
https://www.unescwa.org; Consulted on: 30/10/2022; 13:00 a.m

والتّخطيط وصنع القرار على المستويَين الوطنيّ والمُجتمعيّ، في تفعيل النّظرة الإيجابيّة نحو مستقبلهم وقدرتهم على العمل معًا لإدارة التّحدّيات، وبالتّالي لمنع إندلاع النّزاع العنيف.

إنَّ التّمكين هو مفهومٌ واسعٌ وعمليّةٌ معقّدةٌ يشملُ أبعادًا ومستويات ومجالات مُتعدّدة ومُترابطة. إنَّه عبارة عن مفهومٍ بنائيّ مُتعدّد المستويات يكتسبُ فيه الأفراد أو الجماعات السّيطرة والقدرة على التّحكّم بالجوانب الإقتصاديّة والإجتماعيّة والسّياسيّة لحياتهم بُغية تحسين حقوقهم العادلة ونوعيّة حياتهم. يُمكن تطبيق التّمكين عَبْرَ الأبعاد العاطفيّة والنّفسيّة والإجتماعيّة والعقليّة/ المعرفيّة والشّخصيّة في حياة الفرد أو المجموعة. وقد يشملُ مجالات مختلفة، بما في ذلك المجالات السّياسيّة والإقتصاديّة والقانونيّة والإجتماعيّة والثّقافيّة.

كما يتحقّق التّمكين على المستويَين الشّخصيّ والعلاقات بين الأفراد والجماعة. وهو ليس مجرَّد زيادة في القدرات والخيارات للمُشاركة أو الإنخراط في فِعلٍ ما أو قرارٍ ما، بل يشملُ كذلك الوعي النّقديّ والشّعور العميق بتحقيق الذّات وتكوين الهويّة الخاصّة الّتي تتعلَّقُ بمفاهيم النّاس وقِيَمهم ورؤيتهم وصورتهم الذّاتية الإيجابيّة. "فالتّمكين إذًا هو أكثر من مجرّد إتاحة الوصول إلى صنع القرار؛ إذ يجب أنْ يشملَ أيضًا العمليّات الّتي تقودُ النّاس إلى ٱعتبار أنفسهم قادرين ومخوَّلين لشغل مساحةٍ في صنع القرار"[1]. ويرتبطُ التّمكين أيضًا بٱستعداد النّاس وقدرتهم على ٱتّخاذ الإجراءات. وهو يُجسّدُ قدرة المواطنين والمُجتمعات على زيادة مشاركتهم في صنع القرارات لتعزيز إحساسهم بالسّيطرة على حياتهم ومواجهة أنظمة التّنشئة الإجتماعيّة والسّلطة. وبالتّالي، تكمنُ أهمّ سمات التّمكين في القوّة التّحويليّة للخيارات.

وفي سياق النّزاع، يرتبط تمكينُ المواطن والمُجتمع بعمليّةٍ إنعكاسيّةٍ وعمليّة فِعلٍ إجتماعيّ تسمحُ للأفراد والمُجتمعات والمُنظّمات بٱتّخاذ خيارات في الحياة قي سياقٍ إجتماعيّ وسياسيّ كانوا سابقًا محرومين فيه من هذه القدرة، وتحويل هذه الخيارات إلى أفعال ونتائج مرغوبٍ فيها. وبالتّالي، فإنَّ عمليّة التّمكين تُركّزُ على دعم الأشخاص المحرومين للوصول إلى السّلطة ومُمارسة التّأثير على مَنْ هم في السّلطة أو على الّذين يتحكّمون في الوصول إلى الموارد أو القرارات، سواء على مستوى المُجتمع المحلّيّ أو المستوى الكلّيّ/ الوطنيّ. ويُساهمُ تعزيز مُشاركة شرائح المُجتمع المُتنوّعة أيضًا في رسم سياسات أكثر إستنارة وحوكمة سليمة وتعزيز التّنكين الإجتماعيّ والنّفسيّ والسّياسيّ للمواطنين والمُجتمعات.

زدّ على ذلك أنَّ الشّعور بالقدرة على التّصرّف والكفاءة الذّاتية يُعتبران أمرَين حاسمَين لدفع المواطنين إلى المُشاركة بنشاطٍ في العمليّات السّياسيّة الّتي يعتقدونَ أنَّ بإمكانهم تغييرها أو تحسينها، أو التّأثير في السّياسات والقرارات الّتي تُؤثّر على حياتهم. ويُعتبرُ السّياق الّذي يحدثُ فيه عدم التّمكين مهمًّا أيضًا ويتضمَّنُ وجود المؤسّسات وتشغيلها، الأطر التّنظيميّة والمعايير، الوصول إلى الموارد والمعلومات إلى جانب علاقات القوّة بين المواطنين والدّولة وبين مختلف الطّوائف. وبصورةٍ عامّةٍ، إنَّ عدم التّمكين والنّزاع مترابطان بطرقٍ مُعقّدةٍ.

---

[1] التّقرير الرّابع حول الحوكمة في الدّول العربيّة، المساواة، الإدماج والتّمكين: أدوات فعّالة لمنع نشوب النّزاعات، مرجع سابق، ص ٥٢.

فقد تنشأ النّزاعات بسبب عدم توافق الإحتياجات أو القِيَم[1] أو الإهتمامات أو الأفكار أو الرّؤية أو السّلوكيّات بين الأفراد أو الجماعات على ممارسة حقوقهم، أو في حالات وجود إختلافات أساسيّة كبيرة في الوصول إلى الموارد الإقتصاديّة والإجتماعيّة والسّياسيّة، مثلما هي الحال بين الطّبقات الإجتماعيّة والمجموعات العِرقيّة أو الدِّينيّة.

وهنا، يبرز التّساؤل حول معرفة ما مدى أهمّيّة ربط التّمكين بالسّلام والتّنمية المُستدامة؟

يتمُّ التّأكيدُ، بشكلٍ متزايدٍ، على التّمكين بأعتباره ضرورة حتميّة لتحقيق السّلام والتّنمية المُستدامة. وتُظهرُ الأبحاث والتّجارب أنَّ الأفراد الّذين يشعرونَ بالإنخراط وتُتاح لهم فرص المُشاركة المدنيّة هم أكثر قابليّة للمُساهمة في بناء مُجتمعاتٍ أفضل ويميلونَ إلى ٱختبار نوعيّة حياة أفضل والشّعور بالرّفاهيّة؛ حيث يعملُ تشجيع المُشاركة، القائمة على المساواة الإجتماعيّة والإدماج، على تعزيز الصّحّة الجسديّة والعاطفيّة والعقليّة وتقوية العلاقات الإجتماعيّة ورفع مستوى أداء الأفراد وإنتاجيّة العمل. وعلى المدى الطّويل، تُساهمُ مشاعرُ التّقدير والإحترام والإرتباط والفعاليّة في تعزيز مرونة النّاس للتّغيير وقدرتهم على التّأثير في التّغييرات المُجتمعيّة الإيجابيّة. كما تُؤدّي مُشاركة المواطنين في الحياة المدنيّة في إعداد جدول الأعمال والتّخطيط وصنع القرار على المستويَين الوطنيّ والمُجتمعيّ إلى تعزيز النّظرة الإيجابيّة نحو مستقبلهم وقدرتهم على العمل معًا لإدارة التّحدّيات.

وفي حالات النّزاع، يدفعُ الإنتقال من مواطنين مستضعفين إلى مواطنين منخرطين مدنيًّا يتمتّعون بالتّمكين نحو مُجتمعاتٍ أكثر سلامًا. ويتطلَّبُ ذلك توفير الظّروف المؤاتية لبناء السّلام والمجالات لضمان مُشاركة هادفة للمواطنين والمُجتمعات في صنع القرارات والسّياسات والإجراءات الّتي تؤثّرُ على حياتهم اليوميّة ومستقبلهم. فالنّمو الإقتصاديّ والتّخفيف من حدّة الفقر عاملان أساسيّان، لكنّهما غير كافيَين لسياساتٍ قائمةٍ بذاتها لضمان إستدامة السّلام. ويقتضي منع نشوب النّزاع حلولاً شاملةً وطويلة الأمد من خلال الحوار وإنتهاج سياسات الإقتصاد الكلّيّ المُعدَّلة والإصلاح المؤسّسيّ في الوظائف الأساسيّة للدّولة وسياسات إعادة التّوزيع. إضافةً إلى ذلك، إنَّ تعزيز مُشاركة الشّباب والنّساء والمُجتمعات المحلّيّة في جميع جوانب السّلم والأمن والتّنمية أمرٌ بالغ الأهمّيّة لضمان فعاليّة عمليّات السّلام في حالات النّزاع.

♦ رابعًا: الإكراه والمواقف المدنيّة

لقد أدّى تآكل الشّرعيّة والتّشكيك في النّماذج التّنمويّة بعد أفول الإستعمار ونيل الإستقلال إلى الضّغط على الحكومات لإعادة تعريف مفهوم مؤسّسات الدّولة وعلاقاتها بالمواطنين. وفي الكثير من الدّول العربيّة، تُساهمُ الإجراءات القسريّة الّتي تتّخذها الدّولة في تقويض قدرة الأفراد على التّعاون بحرّيّةٍ وخوض تجربة

[1] مأسسة العمل الخيريّ: تُعتبرُ مأسسة العمل الخيريّ الآلية التي من خلالها تستطيع الحكومات تجنيد المُجتمع لِما فيه خير هذا المُجتمع ذاته، وتعزيز قِيَم الخير والتّطوّع والعطاء. وهذا مدخلٌ لمعرفة أهمّيّة مأسسة القِيَم ورعايتها بالقوانين والحوكمة الرّشيدة.

الأشكال التّنظيميّة للمُشاركة في الشّؤون العامّة. الأمرُ الّذي أدّى إلى الإقصاء السّياسيّ الّذي زادَ من حدّة المظالم، وقدَّمَ، في الحالات القصوى، حوافز قويّة لظهور التّشدّد واللّجوء إلى العنف. كذلك يتركُ الإكراه أثره السّلبيّ على الثّقة بين الأفراد. وبهدف فهم الأدوار المُحتملة الّتي يقومُ بها المُجتمع المدنيّ لمنع نشوب النّزاع، من المهمّ فهم مكوّنات رأس المال الإجتماعيّ والمُشاركة المدنيّة. ويُؤدّي رأس المال الإجتماعيّ دَورًا هامًّا في التّنمية الإقتصاديّة والإجتماعيّة، وبالتّالي في منع نشوب النّزاع. لقد تمَّ تعريف رأس المال الإجتماعيّ بالرّوابط القائمة بين الأفراد وقواعد المُعاملة بالمثل والموثوقيّة الّتي تنشأ من هذه الرّوابط[١].

وتُشكّلُ الثّقة بين الأفراد عنصرًا محوريًّا في مفهوم رأس المال الإجتماعيّ. ولا يقلّ إنخراط المواطنين في مُجتمعاتهم أهمّيّة عنه. وتقومُ المُشاركة المدنيّة على إرادة المواطنين للإنخراط في الحياة السّياسيّة من خلال مُمارسة حقّ التّصويت والمُشاركة في الإحتجاجات وفي الإجتماعات العامّة لمُناقشة مسائل تهمُّ الجمهور وتوقيع العرائض واللّجوء إلى العنف أو القوّة لخدمة قضيّةٍ سياسيّةٍ.

♦ خامسًا: المُشاركة المدنيّة والعنف

تُمثّلُ مشاركة المواطنين في مُجتمعاتهم أحد الجوانب المهمّة لرأس المال الإجتماعيّ. والمُشاركة المدنيّة هي "إجراءاتٌ فرديّةٌ وجماعيّةٌ مُصمّمةٌ لتحديد القضايا ذات الإهتمام العام وإيجاد الحلول لها"[٢]. وفقًا لهذا التّعريف، تتّخذ المُشاركة المدنيّة عدّة أشكالٍ، نذكرُ منها التّطوّع الفرديّ والتّعبير عن المطالب بواسطة الإحتجاجات والعرائض، أو العضوية في النّوادي والمُنظّمات الأخرى. كما تُعَدُّ تلك المُشاركة من المحدّدات الحاسمة للحوكمة الدّيمقراطيّة، حيث تعملُ هذه المنظّمات على التّواصل مع مؤسّسات الدّولة لمُعالجة المشاكل العامّة. ويُعتبرُ العمل التّطوّعيّ والإنتساب إلى المنظّمات للتّعاون مع الأعضاء الآخرين في المُجتمع ضروريَّين لترجمة المطالب الخاصّة إلى مطالب عامّة ولبناء الثّقة خارج الأسرة المُباشرة.

لذلك، يتعيَّن على الحكومات، في المدى القصير، مُراجعة سياساتها الأمنيّة لجعلها أكثر فعاليّة وقابليّة لتحقيق أهدافها الأمنيّة والإنمائيّة إلى جانب تشجيع المواطنين على الإنتظام في النّوادي وغيرها من أشكال العمل الجماعيّ لمُعالجة المشاكل الّتي تهمُّ الجمهور، مثل توفير الخدمات العامّة والثّقافة والرّياضة[٣]. وعلى المدى الطّويل، على الحكومات العمل على تشجيع نشوء المؤسّسات الّتي تُقلّلُ من كلفة التّبادل غير الشّخصيّ

---

[١] التّقرير الرّابع حول الحوكمة في الدّول العربيّة، المساواة، الإدماج والتّمكين: أدوات فعّالة لمنع نشوب النّزاعات، مرجع سابق، ص ٦٤.
Guiso, Luigi, Paola Sapienza and Luigi Zingales, 2006. Does Culture Affect Economic Outcomes? Journal of Economic Perspectives, vol. 20, No. 2 (Spring), pp. 23-48

[٢] التّقرير الرّابع حول الحوكمة في الدّول العربيّة، المساواة، الإدماج والتّمكين: أدوات فعّالة لمنع نشوب النّزاعات، مرجع سابق، ص ٦٨.

[٣] مأسسة العمل الرّياضيّ: تُعَدُّ المؤسّسات الرّياضيّة من أهمّ مؤسّسات العمل المُجتمعيّ غير الهادفة لتحقيق الرّبح؛ من هنا، يقتضي تطبيق معايير الحوكمة على هذه المؤسّسات من تعيين مجالس الإدارات، توفير الإدارات التّنفيذيّة المُختصّة، تطوير الإستثمار فيها، تفعيل دَورها المُجتمعيّ في التّواصل مع أبناء المُجتمع وٱستخدامها كأداةٍ في التّطويرَين الثّقافيّ والأخلاقيّ.

لتسهيل تنفيذ العقود والتّقيّد بأجهزةٍ قضائيّةٍ مستقلّةٍ. وتُعتبرُ هذه الإصلاحات شرطًا أساسيًّا مُسبقًا لزيادة رأس المال الإجتماعيّ من أجل تحقيق الأهداف الأمنيّة والإنمائيّة على حدٍّ سواء.

إستنادًا إلى كلّ ما تقدَّم، يُمكننا القول إنَّ المستويات المُرتفعة لعدم المساواة تُؤدّي إلى نشوب نزاعٍ عنيفٍ من شأنه أنْ يُقوّضَ التّقدّم الّذي أحرزته وتحرزه أهداف التّنمية المُستدامة. كما يضمنُ الإدماجُ حقّ المساواة في الوصول إلى الخدمات والفرص الإقتصاديّة والإجتماعيّة وحقّ التّمثيل والمُشاركة السّياسيّين لصالح المواطنين من دون إستبعادٍ أو محاباةٍ. كما أنَّ التّمكين الإقتصاديّ والإجتماعيّ والسّياسيّ لشرائح متنوّعةٍ من المُجتمع– بما في ذلك المُجتمعات الأكثر حرمانًا– ضروريّ لبناء حوكمةٍ سليمةٍ وأكثر إستنارة. وبالتّالي، فإنَّ جميع هذه العوامل تُساعدُ في بناء مرونة المُجتمعات للوقاية من خطر الإنزلاق إلى حالة النّزاع وتعزيز التّنمية المُستدامة وتفعيل الإصلاحات السّياسيّة والحكوميّة الكاملة على المستوى الوطنيّ.

○ الخاتمة

إستندَ البحثُ الحالي إلى ٱعتبار أنَّ النّزاعات غالبًا ما تكونُ نتيجةً للمظالم الإجتماعيّة والإقتصاديّة وتجاهل المطالب المشروعة لإنهاء التّفاوت الهيكليّ؛ إذ إنَّ الشّعورَ بٱستحالة تلبية التّوقّعات الإجتماعيّة يُشكّلُ مصدرًا للإستياء والإحتجاجات والعنف في نهاية المطاف. وفي المنطقة العربيّة على وجه الخصوص، ترجعُ أسباب إنتشار الإحتجاجات الجماهيريّة وتصاعد العنف إلى قضايا راسخةٍ في سوء الحوكمة ومُتّصلة بالشّعور المُتزايد بالإقصاء وعدم التّمكين والظّلم الإجتماعيّ لدى شرائح كبيرةٍ من السّكّان.

وقد ٱتّخذت هذه التّحدّيات أشكالاً ملموسةً في تراجع فرص العمل وٱرتفاع معدّلات البطالة بين الشّباب على وجه الخصوص، وركود الأجور الحقيقيّة وٱتّساع التّفاوت في الدّخل ومشاعر إنعدام الأمن الّتي تفاقمت بسبب تباطؤ النّمو الإقتصاديّ. لذلك، من الأهمّيّة بمكانٍ إدخال عوامل مساعدة لإصلاح الحوكمة والإقتصاد وتوفير خدمات إجتماعيّة فعّالة وفرص إقتصاديّة إلى جانب بذل الجهود لتحقيق المزيد من المساواة والإدماج لجميع شرائح السّكّان، من شأنها أنْ تُشكّلَ مكوّنات أساسيّة لمنع نشوب النّزاع ورسم إستراتيجيّات لبناء السّلام في المنطقة.

بٱختصار، إنَّ الأمرَ برمّته يتعلّق بتفعيل الحوكمة وتعزيز الأمن البشريّ حيث تعتمدُ الآمالُ المعقودة لتحقيق أهداف التّنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠ في معظمها على كيفيّة سَير الدّول الأعضاء ومنظومة الأمم المتّحدة والجهات الفاعِلة الدّوليّة معًا في ركب السّلام الجماعيّ. وتُعتبرُ جائحة كوفيد– ١٩ خير مثالٍ على نقاط الضّعف الهيكليّة وتفاقم أوجه القصور في المؤسّسات العامّة على المستويات الوطنيّة والإقليميّة والعالَميّة. كما أدَّت التّداعيّات الإجتماعيّة والإقتصاديّة لهذه الجائحة إلى ٱزدياد التّحدّيات والتّهديدات لعددٍ من الدّول.

من هنا، تبرزُ أهمّيّة اللّبنة الأولى لبناء إستجابة فعّالة تقومُ على وقف الأعمال العدائيّة الّتي ستسمحُ للجهات الفاعِلة في المجال الإنسانيّ بمساعدة الأشخاص المحتاجين وفتح الباب أمام فرصةٍ لإعادة التّفكير

في العقد الإجتماعيّ الّذي تقومُ عليه العلاقات بين المواطنين والدّولة وإعادة البناء بشكلٍ أفضل مع مُجتمعاتٍ أكثر شمولاً وتشاركيّة وٱستدامة في جميع أنحاء مناطق العالَم. فالتّنمية الإدماجيّة لأيّ بلدٍ وٱزدهار شعبه يتوقّفان على جودة مؤسّساته؛ حيث تُشكّلُ المؤسّسات السّياسيّة والقانونيّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة والإداريّة، إلى جانب القِيَم الإجتماعيّة الّتي يقومُ عليها كلّ مُجتمعٍ، البيئة المؤاتية للتّنمية الإدماجيّة والإزدهار المُشترَك للجميع. وعند فشل هذه المؤسّسات بسبب سوء الحوكمة والإفتقار إلى المُساءلة وضعف الفعاليّة وعدم الإستجابة لجمهورها، تتآكلُ الثّقة وتُعاني الإقتصادات والمُجتمعات أضرارًا جسيمةً طويلة الأمد.

لذلك، من واجب المؤسّسات العامّة في جميع الأوقات– أي في أوقات السِّلم وقبل ٱندلاع أيّ نزاعٍ عنيفٍ، توفير بيئة صحّيّة قائمة على المساواة لجميع أعضاء المُجتمع ومن دون تمييزٍ أو إقصاءٍ، لتحقيق إمكاناتهم الكاملة من خلال توفير ظروف وفرص إجتماعيّة وإقتصاديّة متكافئة وتعليم رسميّ عالي الجودة وحوكمة سياسيّة إدماجيّة وخاضعة للمُساءلة لتمكين الأفراد ورعاية الفئات الأكثر ضعفًا من خلال أنظمة رعاية صحّيّة عالية الجودة وبرامج رعاية.

لقد حانَ الوقتُ لواضعِي السّياسات أنْ يُدركوا أنَّ هناك حدودًا لمستويات عدم المساواة تنتهي عند عتبة إحترام حقوق الإنسان. هناك حاجة ملحّة لإعادة توجيه النُّظم الإقتصاديّة والماليّة والحوكمة الوطنيّة والإقليميّة؛ بحيث يُفيد النّمو الإقتصاديّ الجميع ويدعمُ بيئة صحّيّة لتحقيق الإدماج المُستدام لجميع الشّعوب.

كما أوضحَ البحثُ الحالي أهمّيّة ٱتّخاذ إجراءات عاجلة على عدّة جبهاتٍ في مجال الحوكمة. وأشارَ إلى أنَّ عوامل الإقصاء وعدم المساواة المُمنهجة وعدم إكتساب الإمكانات البشريّة تُساهمُ جميعها في تأجيج الإستياء من الدّولة ومؤسّساتها، ويُمكنُ أنْ تُؤدّي، في نهاية المطاف، إلى مزيدٍ من الإضطرابات الإجتماعيّة وعدم الإستقرار السّياسيّ وصولاً إلى نشوب النّزاعات الخطيرة إذا ما تُركَت من دون معالجة. يُضاف إلى ذلك ضعف المُساءلة والفساد وغياب الشّفافيّة الوافية وضعف مؤسّسات الدّولة، بما فيها الإدارات العامّة، كلّ هذا يُؤدّي إلى تقويض تطوّر الأنظمة السّياسيّة والمؤسّساتيّة اللاّزمة لقيام أنظمة حوكمة تستجيب لتطلّعات المُجتمع.

من هنا، تبرز الحاجة إلى التّوسّع في مفهوم الأمن البشريّ والتّركيز على أهمّيّته كحجر أساسٍ لجميع إصلاحات الحوكمة. كما أنَّ بناء أيّ إستراتيجيّة مجدية وفعّالة لتفعيل الحوكمة يتطلَّبُ أنْ يُؤخذ في الحسبان أنَّ السّلام والتّقدّم في الأبعاد المُختلفة لأهداف التّنمية المُستدامة هما أمران حاسمان لٱستعادة الثّقة في الحكومة والمؤسّسات العامّة، وبالتّالي في تعزيز حوكمة تقنيّة المعلومات وحوكمة الإنترنت وحوكمة الشّركات.

كما أشارَ البحثُ الحالي إلى الدّعوة إلى ٱتّخاذ إجراءات عاجلة على عدّة جبهاتٍ في مجال الحوكمة. كما تبيَّنَ أنَّ عوامل الإقصاء وعدم المساواة المُمنهجة وعدم إكتساب الإمكانات البشريّة وتنامي نسبة الفقر مع مشكلة البطالة المستعصية ونقص فرص العمل وتزايد القمع وتقييد الحرّيّات تُساهمُ جميعُها في تأجيج الإستياء من الدّولة ومؤسّساتها. ويُمكن أنْ تؤدّي، في نهاية المطاف، إلى مزيدٍ من الإضطرابات الإجتماعيّة وعدم الإستقرار السّياسيّ وصولاً إلى نشوب النّزاعات الخطيرة إذا ما تُركت من دون معالجة. ويُضاف إلى ذلك ضعف المساءلة والفساد وغياب الشّفافيّة الوافية وإستيلاء النّخبة على موارد الدّولة المُخصّصة لخدمة جميع

المواطنين وضعف مؤسّسات الدّولة، بما فيها الإدارات العامّة. وكلّ هذا يُؤدّي إلى تقويض تطوّر الأنظمة السّياسيّة والمؤسّساتيّة اللاّزمة لقيام أنظمة حوكمة تستجيب لمتطلّبات المجتمع.

ففي غياب العدالة الإجتماعيّة والدّيمقراطيّة وسيادة القانون والحوكمة الرّشيدة وٱحترام حقوق الإنسان الأساسيّة والتّنمية المُستدامة الإدماجيّة والعادلة، ستتعمَّقُ جذور أسباب النّزاع وستستشري، وسوف تُشعل فتيل الحركات الإجتماعيّة والإحتجاجات في الشّارع، وبالتّالي سوف يُؤدّي ذلك إلى عدم الإستقرار السّياسيّ وإلى أعمال العنف وتتحوَّل إلى نزاعٍ شاملٍ ومدمّرٍ.

وقد طالبت شعارات الحركات الإجتماعيّة بالرّغيف والعدالة الإجتماعيّة والكرامة مُردّدة مطالب إقتصاديّة وإجتماعيّة وسياسيّة وثقافيّة تُجسّدُ سبب الإستياء من سوء الحوكمة. إلى ذلك، يُؤكّدُ البحثُ أنَّ النّزاع والعنف لا ينحصران بالعنف الجسديّ فحسب، بل يشملان عدم المساواة والتّهميش والإقصاء والقمع والآفاق الضّيّقة الّتي يُواجهها الشّباب (وغيرهم من الفاعلين النّاشئين في المجتمع). كلّها أشكالٌ من العنف تحرمُ الأفراد من كرامتهم وتحدُّ من قدرتهم على تحقيق كامل إمكاناتهم وتجعلهم يفقدونَ مكانتهم كأعضاءٍ مُنتجينَ في المُجتمع، وتُعزّز إحتماليّة أنْ يصيروا، نتيجة ذلك، أقلّ إنتاجيّة وأكثر عنفًا في المُجتمع عينه.

وعليه، فإنَّ الحاجة ملحّة لإجراء إصلاحات عميقة وبعيدة المدى على المستويات المؤسّسيّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة والسّياسيّة. إنَّ المُقاربة الّتي تنطلق من مفهوم الأمن البشريّ ضروريّة لخلق بيئة مؤاتية لتحقيق رفاهيّة الإنسان. وبناءً على هذا البحث، فإنَّ قوام هذه البيئة يستندُ إلى ركائز أساسيّة هي المساواة والإدماج والإستدامة والإستخدام الأمثل للتّكنولوجيا الحديثة من أجل الصّالح العام. ولا يُحدّدُ البحث التّحدّيات والمخاطر المحتملة فحسب، بل يتناولُ كذلك الأولويّات الرّئيسيّة لمنع نشوب النّزاعات على نحوٍ فعّالٍ.

♦ ولعلَّ أبرز ما توصّلنا إليه من نتائج في بحثنا الحالي بشأن الحوكمة يُمكن تلخيصه على الشّكل التّالي:

١- لا يزالُ ضعف الحوكمة والإفتقار إلى المؤسّسات الإدماجيّة من التّحدّيات القائمة في معظم المناطق في العالم. فقد شكّلت أوجه القصور المُمنهجة في الحوكمة عقبات رئيسيّة أمام تحقيق أهداف خطّة التّنمية المُستدامة ٢٠١٥– ٢٠٣٠.

٢- تُعاني مؤسّسات الدّولة من أزمةٍ متتاليةٍ من حيث الهيكليّة والتّمويل والقدرة على الإستجابة لٱحتياجات المواطنين وتوقّعاتهم؛ ما يُؤدّي إلى تآكل الثّقة بهذه المؤسّسات. وإلى جانب الشّعور بٱنعدام العدالة الإقتصاديّة والإجتماعيّة، يرى المواطنون أنَّ مؤسّساتهم قد ٱستولت عليها نخبٌ منقطعة عن إحتياجات ناخبيها يستفيد منها أصحاب النّفوذ حصريًّا على حساب المواطنين.

٣- أدّت سياسات التّنمية غير الفعّالة إلى إضطراباتٍ إجتماعيّةٍ وعدم إستقرار سياسيّ، وفي بعض الحالات، إلى نزاعاتٍ كانت نتيجتها التّراكميّة وقف مكاسب التّنمية بل تبديد ما تحقَّق منها في العقود القليلة الماضية في الكثير من دول العالم.

٤- تفتقرُ الشّفافيّة والجهود الرّامية إلى مكافحة الفساد والمساءلة والكفاءة إلى وجود عناصر فعّالة في مؤسّسات الدّولة؛ لهذا الأمر أهمّيّة قصوى عندما يتعلّقُ الوضعُ بالفساد الّذي يُضعف الثّقة بالحكومة ويُقوّضُ العقد الإجتماعيّ ومكاسب التّنمية.

٥- لم تُحدّدْ إدارة السّياسات الإقتصاديّة والإجتماعيّة والبيئيّة وركائزها المؤسّسيّة الأولويّة المُلائمة لمسائل العدالة الإجتماعيّة والتّمكين والتّخصيص العادِل وإعادة توزيع الموارد.

٦- كشفت جائحة كوفيد- ١٩ عن نقاط الضّعف البنيويّة على مستوى المؤسّسات وأثرها الإجتماعيّ والإقتصاديّ الّذي فاقمَ الوضع السّلبيّ القائم، على كافّة الصّعد الوطنيّة والإقليميّة والدّوليّة.

٧- يجب أنْ تكونَ إصلاحات الحوكمة وتعزيز المساءلة وتفعيل مؤسّسات الدّولة في صلب جهود الحكومة للمضي قدمًا في تحقيق خطّة عام ٢٠٣٠، وأنْ تأخذ الجهود الرّامية إلى منع نشوب النّزاعات في الإعتبار الأبعاد السّياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة، وأنْ تكونَ شاملة في نظامها ومداها إلى جانب تشجيع الحكومات على إنشاء هيكليّة للحوكمة ودعمها لدفع عجلة التّنمية البشريّة الصّلبة والمُستدامة والعادلة.

♦ إستنادًا إلى كلّ ما تقدَّم، تبرزُ أهمّيّة ٱستعراض بعض التّوصيات الأساسيّة المُتعلّقة بتفعيل الحوكمة:

١-على الحكومات بذل جهود جدّيّة وحقيقيّة لإعادة بناء الثّقة بين المواطنين والدّولة. تأتي الشّفافيّة والمساءلة المؤسّستان في المرتبة الأولى بالنّسبة إلى المواطنين ليشعروا بأنّهم ممثّلون بشكلٍ حقيقيّ وبأنَّ حكوماتهم تُراعي حقوقهم وإحتياجاتهم الأساسيّة بفعاليّةٍ، إلى جانب تشجيع الحكومات على تبنّي نهج الحكومة المفتوحة لٱستعادة ثقة مواطنيها.

٢-لتعويض الخسائر الّتى تكبّدتها التّنمية في العقد الماضي وبُغية الإستخدام الأمثل للعقد القادم لتحقيق خطّة عام ٢٠٣٠، يجب أنْ يكونَ التّمكين والتّخصّص العادل للموارد وإعادة توزيعها في صلب أولويّات الحكومات. لذا، يقعُ على عاتق الحكومات تصميم البرامج الإدماجيّة للجميع وتنفيذها والعمل مع جميع الجهات الإجتماعيّة المعنيّة لتمكين الفئات المُستبعدَة والأكثر حرمانًا في المجتمع بهدف منع نشوب النّزاعات العنيفة الّتي تُعيقُ السّير بعجلة التّنمية.

٣-على الحكومات أنْ تسعى جاهدةً للقضاء على السّياسات والمُمارسات التّمييزيّة الّتي تضرُّ بشكلٍ خطيرٍ بالإدماج الإقتصاديّ والإجتماعيّ والسّياسيّ للمواطنين، ولا سيّما الفئات الضّعيفة منهم. ويتطلَّب ذلك صياغة قوانين جديدة قائمة على إحترام حقوق الإنسان تكون شاملةً ولا تُقصي أحدًا، مع تشجيع الحكومات على النّظر في تعميم العدالة الإجتماعيّة والسّياسات المؤيّدة للمساواة، تعزيز المشاركة الفعّالة والحماية الإجتماعيّة التّشاركيّة وتمكين الشّباب والحوكمة الرّشيدة، من بين أمورٍ أخرى، من خلال برامج بناء القدرات.

٤-تشجيع الحكومات نحو التّوجّه إلى إستثمار المزيد من الموارد في خيارات السّياسات الّتي تضمن رفاهيّة المواطنين وتستجيب لتوقّعاتهم فيما يتعلَّق بالإزدهار والعدالة الإجتماعيّة والآفاق الواعدة للجميع؛ هذا فضلاً عن تشجيع الحكومات على النّظر في خيارات السّياسات المُتاحة كالموازنة التّشاركيّة.

٥–في سياق مواجهة تحدّيات الشّفافيّة والمساءلة المُمنهجة وتحطيم ديناميّات السّلطة الظّالمة المؤثّرة على العلاقة بين الدّولة والمُجتمع والّتي تُساهمُ في نشوب النّزاع، تبرزُ ضرورة تشجيع الحكومات على تبنّي سياسات إستباقيّة للتّصدّي لسوء سلوك الموظّفين العموميّين ووضع آليات مكافحة الفساد في المشتريات العامّة وحماية المُبلّغين عن المخالفات ومحاربة الفساد من خلال إنشاء مؤسّسات وطنيّة مستقلّة تتمتّعُ بالصّلاحيّات والتّمويل الجيّد لمكافحة الفساد.

٦–إستخدام مرحلة التّعافي من جائحة كوفيد – ١٩ كفرصةٍ لإعادة النّظر في الهيكليّات المؤسّسيّة السّابقة والسّياسات الإقتصاديّة والإجتماعيّة لمعالجة أوجه القصور الهيكليّة في الحوكمة وتفعيل المؤسّسات العامّة الضّعيفة الّتي كشفت عنها جائحة كوفيد – ١٩. فإعادة البناء بشكلٍ أفضل لم تعُدْ تتماشى بعد الآن مع العمل المُعتاد.

هذه هي أبرز الملاحظات المُتعلّقة بمفهوم الحوكمة ومفاعيلها؛ إرتأينا التّركيز عليها بٱعتبار أنَّها تُساهمُ مساهمةً فعّالةً في تعزيز الحوكمة، بما يخدمُ مصلحة المُجتمع والصّالح العامّ على كافّة الأصعدة المدنيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة والثّقافيّة والسّياسيّة...، وبالتّالي يُفعّل حقوق الإنسان ويُساهمُ في تحقيق أهداف التّنمية الشّاملة والمُستدامة.